



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماستر مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بغنوان:

صيغ تمويل في البنوك الإسلامية ودورها

في تمويل الاستثمار

دراسة حالة بنك السلام وكالة ورقلة

من إعداد الطلبة:

بوطبية نعيم

قنوني محمد وليد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/حجاج مراد.....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

د /سمير بوختالة.....(أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/محجوبي نور الهدى.....(أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلموز
يننا بالحلمو أكرمنا بالتقو و أ
جملنا بالعافية

أهدي ثمرة جهدي بالمتواضع إلى منأ
وصى بهما الله تعالى ورسوله

إلى من تعب وضحى منأ جل و صوليل هذه
المرحلة أبي
العزيز حفظها الله

إلى التي جعل الله لها الجنة تحت قدميه
أ، أمي الحبيبة أطال الله، في عمرها و
حفظها

إلى من كانوا أرفقاء دربي وفقهم
الله

إلى كل
الأصدقاء وزملاء فيالدراسة

شكر وعرفان

إلهيلايطيبالليلاإلا بشركو لايطيب
النهار إلا بطاعتك،

ولا تطيبباللحظات إلا بذكرك،

ولا تطيببالآخرة إلا بعفوك،

ولا تطيببالجنة إلا بروؤيتك.

والحمدللهالذيأعاننا ووفقنا
لىإنجازهذاالعملالمتواضع

أما بعد

نشكر في المقام الأول الأستاذ
المشرف على هذا العمل

" الدكتور سمير بوختالة "

على ما قدمه لنا من توجيهات
وارشادات

الملخص:

عالجت الدراسة الإشكالية الرئيسة التالية " ماهو دور صيغ تمويل في بنك السلام في تمويل الاستثمار خلال الفترة من 2015 الى 2019؟ هدفنا من خلالها الى التعرف على واقع التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية في بنك السلام وكالة ورقلة تمت من خلال الاعتماد على دراسة إحصائية لواقع تمويل الاستثمارات في بنك السلام وفق الصيغ المتاحة بالاعتماد على التقرير السنوية للبنك والمقابلات مع إطارات البنك

وقد خلصنا في نهاية الدراسة ان البنوك الإسلامية تلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات من خلال مجموعة من الصيغ تتوافق والشريعة الإسلامية (المراجعة - السلم - الاجارة) واستقطاب الافراد باعتبار ان الصيغ التي تقدمها البنوك الإسلامية تتوافق مع الشرعية الإسلامية وتتجنب التعامل بالربا تماما .

الكلمات المفتاحية:

بنوك الإسلامية ، تمويل الإسلامي ، مراجعة ، سلم ، استثمار

Summary:

The study addressed the following main problem: "What is the role of Al-Salam Bank financing formulas in financing investment during the period 2015-2019?" Through this study, we aimed to identify the reality of Islamic finance in Islamic banks in Algeria through an applied study at Al-Salam Bank as an agency and a group. The study was based on a statistical study of the reality of financing investments in Al-Salam Bank, according to the available formats, based on the Bank's annual report and interviews with the bank's frameworks

We concluded at the end of the study that Islamic banks play an important role in financing investments through a set of formulas that comply with Islamic Law (Murabaha, Salam, Ajara) and attract individuals, considering that the formulas presented by Islamic banks are compatible with Islamic Sharia and avoid dealing with usury altogether.

Key words:

Islamic banks, Islamic finance, profit, peace, investment

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات	
الصفحة	العنوان
I	الاهداء
II	الشكر والعرفان
III	المخلص
IV	» قائمة المحتويات
V	» قائمة الجداول
VI	» قائمة الاشكال
VI	» قائمة الملاحق
أ-ب-ج	مقدمة
الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية للبنوك الإسلامية والاستثمار	
02	تمهيد
03	◀ المبحث الأول: الاطار النظري للبنوك الاسلامية والاستثمار
03	☒ المطلب الأول: ماهية البنوك الاسلامية
08	☒ المطلب الثاني: ماهية الاستثمار
17	☒ المطلب الثالث: صيغ التمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية
24	◀ المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع
24	☒ المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
26	☒ المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية
	☒ المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبنك السلام وكالة ورقلة	
30	تمهيد
31	◀ المبحث الاول: تقديم عام لبنك السلام
31	☒ المطلب الاول: نشأة وتعرف بنك السلام

34	✘ المطلب الثاني: الاطار التنظيمي لبنك السلام
36	✘ المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمار في بنك السلام
41	◀ المبحث الثاني: اساليب تمويل الاستثمارات في بنك السلامية
41	✘ المطلب الاول: دراسة إحصائية لواقع التمويل في بنك السلام خلال الفترة 2015-2019
43	✘ المطلب الثاني: التطبيق العملي للتمويل بالمرابحة
47	✘ المطلب الثالث : مثال تطبيقي لعملية التمويل بصيغة المرابحة
50	خلاصة الفصل
52	خاتمة
55	» قائمة المصادر والمراجع
85	» الملاحق

قائمة الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
34	الهيكل التنظيمي لبنك السلام	(01-02)
37	يمثل الية عمل صيغة المرابحة للواعد بالشراء في بنك السلام	(02-02)
38	يمثل الية عمل صيغة الاجارة في بنك السلام	(03-02)
38	يمثل الية عمل صيغة السلم في بنك السلام	(04-02)
39	يمثل الية عمل صيغة المشاركة في بنك السلام	(05-02)
39	يمثل الية عمل صيغة المضاربة في بنك السلام	(06-02)
40	يمثل الية عمل صيغة البيع لاجل في بنك السلام	(07-02)
41	يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى القصير خلال 2015-2019	(08-02)
42	يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى الطويل خلال 2015-2019	(09-02)
43	يمثل التمويلات الممنوحة من بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2015-2019	(10-02)

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الجدول
35	فروع بنك السلام	01
41	يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى القصير خلال 2015-2019	02
42	يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى الطويل خلال 2015-2019	03

قائمة الملاحق:

الصفحة	الملحق	
58	التقرير السنوي للبنك لسنة 2012	الملحق الأول
59	التقرير السنوي للبنك لسنة 2013	الملحق الثاني
60	التقرير السنوي للبنك لسنة 2014	الملحق الثالث
61	التقرير السنوي للبنك لسنة 2016	الملحق الرابع
62	التقرير السنوي للبنك لسنة 2017	الملحق الخامس

مقدمة

أ- توطئة

تعد البنوك الإسلامية إحدى المؤسسات التي يمكن أن تجسد التمويل الإسلامي في أرض الواقع، بالرغم من كون البنوك الإسلامية حديثة من حيث النشأة، وقد باشرت أعمالها في بيئة بنكية تسيطر عليها العمليات البنكية التقليدية، واستطاعت على الرغم من ذلك أن تقدم خدماتها البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع هام من المتعاملين، حيث أصبحت جزءا هاما من الكيان البنكي العالمي كما أنها أضحت تشكل مخرجا مريحا للعديد من أصحاب المدخرات الذين يجدون حرجا في التعامل مع البنوك التقليدية

فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال، وكان الاستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية أو نتيجة، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة، ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا، والاقتصاد الإسلامي يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار.

تمكنت البنوك الإسلامية من طرح بديل عادل ومحكم لمعاملات مالية طويلا ما فرضت نفسها على النشاط الاقتصادي، عن طريق صيغ التمويل المتعددة المستمدة من الفقه الإسلامي وتكييفها وفق احتياجات وظروف العصر، وتمثل الصيغ التمويلية التي تباشرها إضافة حقيقية في مجال العمل المصرفي وترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا إلى المجتمع، إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامية تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج في صور متعددة، من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم واستصناع... الأمر الذي يؤدي من جهة إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف القطاعات، ومن جهة أخرى تنجها الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.

والجزائر كغيرها من الدول العربية الإسلامية تسعى جاهدة لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات من خلال البنوك الإسلامية وفي هذا صياغ يبرز بنك السلام الذي يعتبر احد اهم البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري نظرا لما يقدمه من تمويلات وفقا لصيغ مختلفة تسعى لتمويل جميع القطاعات خصوصا الاستثمارية منها انطلاقا مما سبق تتركز إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو دور صيغ تمويل في بنك

السلام في تمويل الاستثمار خلال الفترة من 2015 الى 2019؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية تنبثق عدة تساؤلات فرعية منها:

❖ ما مدى اهتمام البنوك الإسلامية بالجانب الشرعي والاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار التمويلي؟

- ❖ ما مدى نجاعة وفعالية صيغ التمويل الإسلامي لاستثمار؟
- ❖ ما هو موقع بنك السلامالجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارات في الجزائر؟.

ب- فرضيات البحث

- بناء على الاشكالية السابقة والاسئلة الفرعية المنبثقة منها قدمنا الفرضيات التالية كإجابات اولية:
- ❖ تولي البنوك الاسلامية اهتماما بالغا بالجانب الشرعي والاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار التمويلي؛
 - ❖ تتعد صيغ التمويل الإسلامي استثمار ذات فعالية و نجاعة ؛
 - ❖ يحتل بنك السلامالجزائري مكانة هامة في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

ت- أهداف البحث

يسعى هذا البحث للوصول إلى الأهداف الآتية:

- ❖ معرفة صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية؛
- ❖ إبراز كفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامي؛
- ❖ وضع تصور تطبيقي لدراسة أحد صيغ التمويل من منظور إسلامي.

ث- أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا البحث من خلال المكانة العالية التي باتت تحتلها البنوك الاسلامية في القطاع الاقتصادي باعتبارها بديل شرعي للبنوك التقليدية ومهما اختلفت مرجعية الأعمال المصرفية، فإن النشاط المصرفي الإسلامي له دور إيجابي في حفظ الأموال وتنميتها وتيسير سبل تداولها تمويلا واستثمارا، باختيار أفضل الاستثمارات في مختلف القطاعات والمشروعات، وفق طرق وتقنيات تضمن بشكل كبير نجاح الاستثمارية وسلامتها، من خلال تقديم صيغ تمويل للاستثمارات في اطارى الشريعة الاسلامية تضمن هذه الصيغة تنمية المال العام.

ج- منهج الدراسة

قصد الإجابة علما لإشكالية المطروحة في هذا الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية مما يختار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي نعتبره مناسبا لطبيعة ونوع الموضوع وذلك من خلال وصف البنوك الإسلامية، وما يجري فيها من معاملات وصيغ تمويلية، كما تم استخدام المنهج التجريبي (دراسة حالة) في الجزء التطبيقي.

ح- اسباب اختيار الموضوع

بالإضافة إلى الأهمية المذكورة للموضوع سابقا فان هناك أسبابا أدت لاختيار هذا البحث منها:

❖ توافق الموضوع وطبيعة التخصص،

❖ الرغبة في إبراز تجربة البنوك الإسلامية، وفعاليتها كنموذج فعال في تمويل الاستثمارات؛

❖ الرغبة في تطبيق المكتسبات الأكاديمية.

خ- هيكل البحث:

بغية الإلمام بالموضوع محل البحث من جميع الجوانب، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين علنحوالتالي:

❖ الفصل الأول: خصصنا الفصل الأول للجانب النظري يندرج ضمنه مبحثين استعرضنا في المبحث الأول

للتطرق لجميع المفاهيم النظرية بينما خصصنا المبحث الثاني لاستعراض الدراسات السابقة؛

❖ الفصل الثاني: يعتبر هذا الفصل الجانب الفعلي التطبيقي للدراسة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

تلعب المشاريع الاستثمارية دورا هاما في تحقيق تنمية اقتصادية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة

فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ورفع معدلات النمو الاقتصادي مما دفع بالدول إلى البحث عن سبل تعزيز الاستثمارات ومعالجات الحلول التي تعاني منها وبالخصوص مشكلة التمويل

الآن تمويل هذه الاستثمارات يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنوك، لهذا تعمل البنوك الإسلامية على توفير صيغ تمويلية للمشاريع الاستثمارية تراعي عدة جوانب من الجانب الشرعي والريحية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليل المخاطر بالاعتماد على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة مما شجع المستثمرين للاقبال عليها

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية والاستثمار

تمثل البنوك الإسلامية تجسيدا حيا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي من جانب، وجزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته من جانب آخر، فمن خلال الأنشطة الاستثمارية و المصرفية التي يمارسها، أصبحت تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده كلها بما يخدم تحقيق أهداف المجتمع، وفق فلسفة الإسلام الاقتصادية المتميزة.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تزايد عدد البنوك الإسلامية واستمراريتها وتوسعها في عملها ونشاطاتها في الفترة الاخيرة، يؤكد تليتها لاحتياجات زبائنها، وتحقيق مصالحهم، بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية .

اولا: نشأة البنوك الإسلامية

يعود تاريخ المؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

إن محاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين .

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة¹

¹ محمود الوادي ، حسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقية العملية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2009، ص:36

ثانيا: تعريف البنوك الاسلامية

من بين التعريف التي قدمها الباحثون للبنوك الاسلامية نجد:

❖ **التعريف الاول:** عرف الدكتور احمد النجار البنوك الاسلامية على انها مؤسسة تمثل وسيلة فعالة لتنفيذ

استراتيجية التنمية المتميزة والمنفردة، ميدان عملها الرئيسي هو التنمية مما يدعم الجهود التي تبذلها بما يحقق نتيجة عميقة وسريعة وفعالة في المجتمعات التي تزوال العمل فيها¹

❖ **التعريف الثاني:** قدم الدكتور عبد الرحمن يسري تعريفا أشمل للمصرف الإسلامي فقال : هو مؤسسة

مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها،² وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا²

❖ **التعريف الثالث:** لبنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد

المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها³

ثالثا: خدمات البنوك الإسلامية

يوجد العديد من الخدمات التي تسعى البنوك الإسلامية إلى توفيرها وسنتطرق إليها فيما يلي:

1) **الخدمات البنكية الرئيسية:** لخدمة البنكية الرئيسية يقصد بها فتح حسابات الودائع الجارية وودائع

استثمارية مخصصة وودائع مشروطة وهي كالتالي⁴:

❖ **الحسابات أو الودائع الجارية:** الحسابات الجارية في حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع

والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع، وذلك دون المشاركة في الأرباح والخسائر التي يحققها

البنك حتى إن البعض يقدرها بمثابة قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل، وتسعى كل من

¹ مطرى كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير في تخصص مالية دولية، جامعة وهران ،2011/2012، ص 15

² نفس المرجع ، نفس الصفحة

³ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص14

⁴ منير ابراهيم الهندي، ادارة المنشأة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002، ص 263

البنوك الإسلامية والتقليدية إلى زيادة حجم الودائع الجارية طالما أنها تمثل موارد مالية ومجانية يمكن للبنك استثمارها لحساب المساهمين، وقد اتجهت بعض البنوك الإسلامية على إذن مكتوب من قبل العميل من أجل استثمار وديعته لحسابها وعلى مسؤوليتها، فوفقاً لأحكام الفقهاء لا يجوز استثمار الودائع في مشاريع خطيرة إلا بإذن صريح من طرف صاحبها، ولا يلتزم البنك برد الوديعة ما لم يعرضها للتلف عن قصد، وإلا فإن المودع يصبح مشاركاً في الأرباح المتولدة دون تحمل الخسارة.

❖ الحسابات أو الودائع الاستثمارية العامة (ودائع الاستثمار المشترك): وهنا مدة الوديعة هو

الشرط الخاص الذي يستطيع المودع وضعه، وفي هذه الحالة المودع له الغنم عليه الغرم، وذلك بعد خصم أتعاب البنك التي تعين على أساس نسبة معينة من الأرباح المتولدة هذا في حالة الغنم، أما في حالة الغرم فلا ينال أتعابه ولا يتحمل الخسائر، أما في حالة الغرم فلا ينال أتعابه ولا يتحمل الخسائر، أما في حالة الغرم فلا ينال أتعابه ولا يتحمل الخسائر، أما إذا كان النشاط الاستثماري ممولاً من خليط أموال المودعين وأموال الملاك، فتتنوع الأرباح والخسائر على الفريقين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال، ويتوقف نصيب المودع على نوع الوديعة وعلى مدة بقائها في حوزة البنك.

❖ الحسابات أو الودائع الاستثمارية المخصصة: هذه الودائع عكس الودائع الاستثمارية العامة، فهذا

المودع هو الذي يقرر المشروع أو القطاع أو البنك الذي يرغب باستثمار أمواله فيه، أي أنه لا يشارك في المحفظة العامة للاستثمارات البنك، فعلاقة المودع بالبنك علاقة وكالة، أي أنه يجوز أن تحدد أتعاب البنك بنسبة معينة من قيمة الوديعة سلفاً، فإذا كانت هناك خسائر في المشروع يتحملها المودع وحده ولا يسقط حق البنك في الحصول على أتعابه الإدارية وذلك بمقتضى عقد الوكالة.

❖ الحسابات أو الودائع المشروطة: هذا النوع من الودائع مستحدث تعمل به البنوك غير المعفية من

القوانين البنكية التي تخضع لها البنوك التقليدية، مثل البنوك الإسلامية العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. والتي لا تسمح بتلقي الودائع على أساس الربح والخسارة، هذا الأسلوب من الودائع يعتبر الوديعة على أنها حساب جاري يمكن استثماره لصالح العميل إذا ما وجد البنك مشروعاً يحقق شروط المودع والتي عادة ما تتعلق بالوديعة وفترة الاستثمار، وإذا ما توافرت تلك الشروط في مشروع معين تتحول الوديعة من الحساب الجاري إلى حساب المشروع الذي ينفذ باسم العميل ولصالحه، وتخرج العملية كلها لصالح البنك، أما دور البنك بعد ذلك يقتصر على تنفيذ تعليمات العميل بشأن المشروع.

2) الخدمات البنكية الأخرى: البنوك الإسلامية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات البنكية على غرار الخدمات السابقة نذكرها فيما يلي:¹

❖ تقوم البنوك الإسلامية بحفظ الأوراق المالية من خلال صرف المستهلك واستبدال الأوراق المجدد إصدارها تحصيل مبالغها نيابة عن أصحابها شرط أن يكون الربح المحقق من الأوراق المالية محل التعامل ربح تجاري كربح الأسهم، إما إذا كان الربح المحصل منها ربحاً حراماً كفائدة القروض التي تملكها السندات فإن هذا المحصل حرام ولا يجوز التعامل بهذه الأوراق، إضافة إلى الوساطة في عملية الاكتتاب في الأسهم الخاصة بالشركات والمشروعات الجديدة، حيث يكون البنك وكيلاً عن الشركة في إصدار الأسهم مقابل حصوله على عمولة نظير عمله الذي وكلته بالشركة، أما عن السندات باعتبارها ديون ترد في وقت الاستحقاق بفائدة، فقد أجمع علماء الأمة المعاصرين على حرمة هذا النوع من الاستثمار، كذا تحريم التعامل بأسهم الشركات التي تعمل في مجال المحرمات (كالخمور، القمار...) كما تقوم البنوك الإسلامية بحفظ وثائق العملاء ومستنداتهم السرية وذلك بتأجير الخزائن الحديدية ولكل خزانة مفتاحان يسلم أحدهما للمستأجر ويحفظ الآخر لدى البنك، ويحصل البنك مقابل أدائه هذه الخدمة على أجر أو عمولة على أساس عقد الإيجار.

تمارس البنوك الإسلامية أيضاً عمليات البيع والشراء والمبادلات في العملات وفقاً لأسعار الصرف السائدة، في ظل سوق حرة وخالية من الاحتكار والمقامرة والالتزام بالضوابط الشرعية وتتم هذه العملية من خلال ثلاث²:

» تتم عن طريق الصياغة أو ما يعرف بعملية المراجعة، إذا هي عملية تتم على أساس السعر الحاضر؛
 » تبادل العملات عن طريق الحساب الذي هو ذمة البنك، فهي جائزة وإن لم يكن تقايض بمظهرها الخارجي بل أساسها أنها قائمة على دنانير في ذمة البنك تسدد بما يؤدي في مقابلها من دراهم بسعر ذلك اليوم؛

» تسليم المبلغ عن طريق خزانة البنك وهذا لا إشكال فيه من الناحية الشرعية لأن التسليم والاستلام يتم يدا بيد.

¹ محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره ص 221

² فارس مسدور، التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 68

رابعاً: خصائص البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية من السمات والخصائص ما يميزها عن غيرها من البنوك الأخرى، وذلك لأنها تختلف في النظام الاقتصادي الذي تحتكم إليه اختلافاً واضحاً مما يترتب عليه اختلافاً عن تلك البنوك من حيث الغاية والهدف، وعلى هذا الأساس إنه لا بد من أن تكون لهذه البنوك خصائص تميزها عن غيرها، والتي تتمثل في:¹

- 1) **التعامل بدون فوائد:** إن أول ما يمتاز به البنك الإسلامي عن غيره من البنوك هو عدم التعامل بالفوائد الربوية في كل معاملاته، لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله.
- 2) **التوجيه المشاريع نحو الاستثمار الحلال:** البنوك الإسلامية هي بنوك تنموية، تعتمد في مختلف نشاطاتها على إتباع مبادئ الشريعة الإسلامية، لذا فإنها تدفع في كل أعمالها إلى التمويل والاستثمار في المشاريع التي تحقق الخير للبلاد؛
- 3) **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** الإسلام وحدة متكاملة ولا تنفصل فيه الحياة في جميع الأصعدة لذا فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تحقق التنمية الاجتماعية دون تحقيق تنمية اقتصادية؛
- 4) **تجميع الأموال المجمدة ودفعها إلى الاستثمار:** تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع الفئة الراغبة باستثمار أموالها بطرق الحلال في إيداع أموالها وهذا ما يدفع بكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المعطلة من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك؛
- 5) **إحياء أدوات التمويل والاستثمار الإسلامية وكذا نظام الزكاة:** مما لا شك فيه أن البنوك الإسلامية قد ساهمت وبشكل فعال في إحياء كثير من أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي من خلال المساهمة في تشجيع العلماء والباحثين على الفوضى في فقه المعاملات وقد أقامت هذه البنوك صندوقاً خاصاً لجمع الزكاة تتولى إدارته، كما أخذت على عاتقها أيضاً إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعاً، وهيبذلك تؤدي واجباً فرضه سبحانه وتعالى على هذه الأمة؛
- 6) **تنمية المجتمع والنهوض به مادياً:** تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تستهدف أساساً إلى الربح وليس لها هدف سوى ذلك، أما البنوك الإسلامية فهي تسعى أساساً تنمية المجتمع والنهوض به مادياً، وهي لا تغفل هدف الربح لكنه في المرتبة الثانية

¹ عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التفسير، تخصص مالية وبنوك، العربي بين المهدي، ام البواقي، 2014/2013، ص 33

7) الحد من التوسع النقدي (التضخم): تعتبر مساهمة البنك الإسلامي في خلق النقود أو مضاعفتها محدودة جدا إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية بسبب عدم تعاملها بالربا، فهذه الظاهرة لن يكون لها أي توسع في ظل النظام الإسلامي الذي يمنع استقرارا وثباتا للوحدة النقدية في قدرتها الشرائية ويساهم بذلك في الحد من ظاهرة التضخم.

و القاعدتان الأساسيتان في استثمار وتشغيل أموال المسلمين اللتان يلتزم بهما البنك هما:

1) قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر محمل المشقة كالمخاطر أو الخسائر، وباعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).

2) قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فمثلا يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب، ويكون الخراج أي ما خرج من المال المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (و هو البنك) لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان الذي يحدثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، أي الخراج عنم والضمان

المطلب الثالث: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطن

أولاً: تعريف الاستثمار

تعددت تعاريف الاستثمار من حيث الشكل والمضمون نظرا لتعدد وجهات نظر الأفراد و تعدد المدارس التي ينتمون إليها ، وأيضا من حيث الزوايا التي ينظرون منها للاستثمار، ويمكن تعريف الاستثمار كالاتي:

- ❖ **التعريف الاول:** عرفيتون «Guittu»: يعرفه أنه "تكاثر معدات الطاقة الموجودة، وهو عبارة عن تضحية لضمان المستقبل، وهذا بأخذ بتوازن الحاضر والمستقبل"¹.
- ❖ **التعريف الثاني:** عرفكينز « Keynes »: الاستثمار هو "تلك الأموال الضخمة الإنتاج الآلات والمعدات والمباني، وكذلك الأموال المخصصة لزيادة المخزون"².
- ❖ **التعريف الثالث:** أيضا بأنه: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد أو تعويض الرأس المال القديم، أو هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أما فيالحصول على عوائد أكبر في المستقبل"³

ثانيا: انواع الاستثمار

تستند أنواع الاستثمار إلى معايير معينة تساعد على التعرف على أكبر قدر ممكن من أنواع الاستثمار وتمثل هذه الأنواع في⁴:

i. الاستثمار حسب المعيار الإقليمي:

وينقسم هذا بدوره إلى نوعين:

- 1) **الاستثمار الدولي:** هو استخدام الموارد المالية التي يملكها بلد من البلدان في بلد آخر أجنبي، من أجل الحصول على عوائد مرتفعة أكبر من العوائد المنتظر الحصول عليها في البلد الأصلي ، مثل: مؤسسة ميكروسوفت، المؤسسة الأم تقع في الولايات المتحدة الأمريكية بينما لديها عدة فروع في دول العالم، وكذلك المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- 2) **الاستثمار المحلي:** هو جميع رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار داخل قطاعات تقع داخل الحدود الإقليمية أو الدائرة أو البلدية من أجل تحقيق عائد يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على الإقليم الذي يقع

¹ جعدي رائدة، اليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، 2019/2018، ص 35

² جعدي رائدة، مرجع سبق ذكره 35

³ ماجد احمد عطا الله، ادارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 12

⁴ جعدي رائدة، مرجع سبق ذكره، ص 37

فيه الاستثمار، مثل الاستثمار في قطاع السكن في منطقة نائية سيؤدي إلى فك العزلة عن هذه المنطقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيؤدي إلى إنعاش النشاط التجاري والصناعي لهذه المنطقة.

ii. الاستثمار حسب معيار طبيعة المستثمرين

وينقسم هذا بدوره إلى:

- 1) **الاستثمار الحكومي:** يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتحصيله، إما من فائض الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أو من إيرادات الدولة الائتمانية المستمدة من القروض العامة أو إيرادات الدولة الناتجة من الفائض في الاقتصاد العام، مثل إصدار القرض العام في البورصة، أي تقوم الحكومة بالاستثمار في بورصة القيم المنقولة (سوق الأوراق المالية) حيث تنتهز الفرص للبيع في أنسب الأوقات.
- 2) **استثمارات المؤسسات:** يتمثل في رأس المال الحقيقي الذي تقوم المؤسسات بتكوينه وتمويله، إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة، أو من القروض التي تحصل عليها وهناك جملة من الأسباب التي تدفع هذه المؤسسات للاستثمار، وهي زيادة الأرباح المحققة ورفع مستوى الإنتاجية وتلبية حاجات الأفراد وتحديد وسائل الإنتاج وتحسين النوعية ...
- 3) **الاستثمار الفردي:** يتمثل فيما ينفقه الفرد من مدخراته أو مدخرات غيره لتكوين رأس مال حقيقي جديد مثل شراء آلة إنتاجية أو شراء ورشة تجارية ... الخ.

ثالثاً: محددات الاستثمار:

يقصد بمحددات الاستثمار هي تلك العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار للاستثمار من عدمه، لذا جيب على المستثمر أن يراعيها عند اتخاذ قراره في الاستثمار ومن أهم هذه العوامل مايلي:¹

¹كاظم جاسم العيساوي ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، دار المناهج، 2011، ص16

1) **سعر الفائدة:** المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس مال المستثمر، فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض و بالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

2) **الكفاية الحديثة لرأس المال :** والمقصود بالكفاية الحديثة لرأس المال هو الإنتاجية الحديثة لرأس المال، أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال، فالعلاقة بين الإنتاجية الحديثة لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية، لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحديثة يعني ارتفاع المداحيل، وبالتالي التشجيع على الاستثمار، ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحديثة فذلك يعن انخفاض المداحيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، ومنه انخفاض الأموال المستثمرة

3) **التقدم العلمي والتكنولوجيا:** فالتقدم العلمي والتكنولوجيا يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال المكنائن القديمة بأخرى جديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق، بالإضافة إلى التقدم في الآلات نحد التقدم في مجال البحث والتطوير الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة ؛

4) **درجة المخاطرة:** إن العلاقة بين المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنها كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار، ولكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية وعلية، فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية، وهذه المخاطر قد ترتبط بمدى توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، فتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة والذي يعمل على تشجيع الاستثمار.

رابعاً: ادوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار media investment ، وأدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا منها ¹:

- 1) الأوراق المالية: تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الإستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الإستثمار في عصرنا الحاضر الأخرى وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا. فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ماهو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات، كما أن منها ماهو أدوات الدين مثل السندات، وشهادات الإيداع وغيرهما
- 2) العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم فيها الإستثمار بشكلين:

❖ مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي)

❖ غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات .

- 3) السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للإستثمار لدرجة تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصات للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سيريلانكا... الخ
- 4) المشروعات الإقتصادية: تعتبر المشروعات الإقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار انتشاراً، وتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي... الخ ، كما أن منها من يتخصص في تجارة أو صناعة السلع، و منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات .

- 5) العملات الأجنبية: يتميز سوق العملات عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين أساسيين:

❖ العنصر الأول: حساسيته المفرطة للظروف الإقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الإستثمار فيه

❖ العنصر الثاني: فهو أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة وسائل الإتصال الحديثة

¹ زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2007، ص43

6) المعادن النفيسة: يعتبر الإستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاطين... الخ مجالاً للإستثمارات الحقيقية، وتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منضمة لعل أهمها على التوالي: سوق لندن، وسوق زيوريخ، ثم سوق هونك كونغ.

7) صناديق الإستثمار: يعتبر صندوق الإستثمار أداة مالية لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة إستثمار مركبة، ويمارس صندوق الإستثمار عادة المتاجرة بالأوراق المالية ببيعاً وشراءً، كما يمكن بالمثل تكوين إستثمارية تمارس المتاجرة بالعقار

خامساً: أهداف الإستثمار

تباين أهداف الإستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر وطبيعة طموحاته الإقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الإئتمانية وفرص الإستثمار المختلفة وما يسود من مناخ إستثماري في محيط نشاطاته وأخيراً ما يميز به شخصياً أو ما يعتمد عليه من قدرات، أجهزة إدارية، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية¹:

1) المخاطرة وسلامة رأس المال: إن أول عنصر يجب أن يأخذه المستثمر بعين الإعتبار هو حجم المخاطرة التي يمكن أن يكون مستعداً لقبولها، فبالقياس إلى بيئة سوق رأسمال كفاءة، فإن المخاطر تميل أن تكون مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالعائد، فمعظم المالىين يرون أن هؤلاء الذين يثبتون بإستمرار على عوائد عالية تصل إلى عشرين بالمئة أو أكثر، تكون المخاطرات التي يتعرضون لها أكبر من الإعتيادية، بينما عند بعض المستثمرين البارعين الذين تكون لديهم القدرة على إدراك هذا العائد فإن معظم العوائد التي يحققونها يمكن أن تعوضهم عن المخاطرة

2) تحقيق عوائد مستقرة: أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها من جانب وتتجاوز التكاليف الفرضية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر

3) إستمرار السيولة النقدية: رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الإستراتيجي لإهتمام المستثمر الإعتيادي إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب، منها:

¹ منصورى الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص42

- ❖ تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير
- ❖ إبقاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.
- ❖ مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للإستثمار عندما يجري الإستثمار في إطار مؤسسي.

4) **إستمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة:** ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الإعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشة وثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الإستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة

5) **الإهتمامات الضريبية:** تتأثر الخطط الإستثمارية عادة بالقوانين الضريبية مما ينعكس ذلك على أهداف المستثمرين، فمن ناحية يكون المستثمرون ضمن شريحة ضريبة عالية أهداف إستثمارية مختلفة مقارنة بأولئك الذين يكونون ضمن شريحة ذات معدلات ضريبية أقل وتكون لهم إستثمارات تتمتع بإعفاء ضريبي ، غدا أن المستثمر ضمن ضريبة شريحة يخضع لضريبة عالية يمكن أن يفضل مثلا السندات البلدية والتي كون فوائدها غير خاضعة للضريبة ، أو إستثمارات تمنح إعفاء ضريبيا وأن تكون ذات ضريبة محدودة

6) **العوامل التشريعية والتنظيمية:** إن عملية الإستثمار والأسواق المالية بشكل عام تكون منضمة بشكل عالي وتعمل في ظل القوانين والتشريعات، إلا أنه نجد في بعض الأحيان أن هذه القوانين تعطل أو تعيق تحقيق استراتيجيات الإستثمار سواء كان ذلك للأفراد أو المؤسسات مما يتطلب معه مراعاة تلك القوانين والأنظمة عند بناء أهداف الخطة الإستثمارية للمستثمر

7) **الربح:** إن الربح هو المحرك الأساسي لإتحاد قرار الإستثمار، ولكن ينبغي التفرقة بين الربح المحقق والربح المتوقع فكلاهما يثير الرغبة في الإستثمار ولكن بدرجات متفاوتة، ويجب أن يكون هذا الربح في شكل تدفقات مستمرة غير منقطعة، وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية ، وعليه فإن المستثمر لايقدم عى الإستثمار إلا إذا كانت عوائد الإستثمار الصافية بقيمتها الحالية أكبر من كلفة الإستثمار

8) التقدم التكنولوجي: وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى فتح مجال من مجالات الإستثمار، وذلك بفتح وحدة إنتاجية تنتج هذه الآلات المتطورة أو بإعادة تغيير الآلات القديمة بأخرى حديثة، وذلك من أجل البقاء في السوق أو زيادة حصته السوقية

9) الهدف الشخصي: يتمثل هذا الهدف في طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية، ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وهذا الهدف يشمل كافة الناس دون إستثناء سواء كانوا منتجين أو عاطلين

10) المحافظة على قيمة الموجودات وعددها: يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات إستثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل إرتفاع الأسعار

سادسا: مخاطر الاستثمار:

إن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكدا نظرا لما تحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسائر مثل تغيير السياسات الحكومية وسعر الفائدة وتقلبات سعر وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، مما يبقى تنبؤات المستثمر معرضة لعدم التأكد لذا تعتبر المخاطرة عنصر هاما ينبغي أخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار للاستثماري وترجع التقلبات إلى مصدرين أساسيين:¹

i. المخاطر المنتظمة:

هي تلك المخاطر التي تنتج عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام فهي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وكذلك حركتها والعوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالحروب أو النقابات السياسية وحالات الكساد، التضخم وغيرها. فهذه العوامل لا تتعلق فقط بنوع خاص من الاستثمار أو شركة واحدة فقط، وإنما تصيب قطاعات مجالات الاستثمار، وهناك عوامل عديدة تسبب المخاطر المنتظمة ومن أهمها:

1) مخاطر معدلات الفائدة: تنتج هذه المخاطر بسبب تغيير في معدلات الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية، وبما أن الأوراق المالية ترتبط عكسيا بمعدلات الفائدة السنوية، فإنه كلما طال أجل استحقاق الأوراق المالية يزداد تعرضه لخطر أسعار الفائدة.

¹ وادي عبد الملك، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أوكي محمد الحاج البويرة، 2020/2019، ص 54

2) **مخاطر القوة الشرائية:** تنتج هذه المخاطر عن الارتفاع العام الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية ويكون هذا النوع من المخاطر كثيرا في استثمار حسابات التوفير والتأمين على الحياة والسندات.

3) **المخاطر السوقية:** بالنسبة لهذا النوع من المخاطر فهو ينتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل أو الضمانات نتيجة تقلب أوضاع السوق ويكون تعرض المستثمرين لهذه المخاطر أقل من حاملي الأسهم العادية.

4) **مخاطر مجال العمل:** وهي تنتج عن الاستثمار في أسعار يقود إلى مجال معين وقد يفشل هذا العمل ومنه قد لا تحقق أهداف الاستثمار.

5) **المخاطر المالية:** وتتمثل في إمكانية عدم القدرة على تحويل استثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة وقد تكون متمثلة في عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة.

ii. المخاطر الغير المنتظمة:

هي المخاطر التي تنتج عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين أو استثمار معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، وبالإمكان ذكر الإضرابات العمالية التي قد تحدث في شركة معينة للأخطار الإعلانية، الحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة

وفي غالب الأحيان مس هذا النوع من المخاطر الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة بدرجة أكبر شركة المرطبات إذ أن مبيعات هذا النوع من الشركات لا يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي أو حالة سوق الأوراق المالية ومن أهم مصادر المخاطر غير المنتظمة ما يلي:¹

1) **مخاطر الإدارة:** قد تسبب الأخطار الإدارية لشركة معينة في اختلاف بين معدلات العائد الفعلي ومعدلات العائد المتوقع من الاستثمار. ونجد أن الممارسات غير المشروعة لإدارة شركة ما تؤدي إلى منع تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية ومن الأخطار قد تؤدي بالشركة في بعض الأحيان إلى الاقتراب من حالة الإفلاس.

¹ وادي عبد الملك، مرجع سبق ذكره، ص 56

2) مخاطر الصناعة: يكون هذه المخاطر في مجالات القطاعات الصناعية غير مؤثرة في القطاعات الأخرى،

وتنتج هذه المخاطر عن عوامل عديدة هي:

❖ عدم توفر المواد الخام للصناعة

❖ ظهور قوانين جديدة تمس صناعات معينة كقوانين حماية البيئة من التلوث

❖ تغير أذواق المستهلكين أو التوقف عن استخدام منتج نتيجة اختراعات أكثر تطور.

المطلب الثالث: صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع، ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، فالاستثمار الإسلامي طرق وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال و من هنا نذكر مختلف صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: صيغ التمويل قصير الأجل

وهي الصيغ التمويلية التي تشكل دينا للمتعامل حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل كالمراجحة والسلم و الاستصناع والإيجار

أولا : التمويل بالمراجحة

1) تعريفها: بيع المراجحة هو بيع الشيء بضمنه مضافا إليه زيادة معينة ، و يعتبر بيع المراجحة جائزا شرعا ، لقوله

تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا).¹

2) شروطها : يشترط بيع المراجحة باعتباره عقد بيع ما يشترط في البيوع بصفة عامة غير أنه يختص بشروط

أهمها²:

❖ أن يكون العقد صحيحا فان كان فاسدا لم يجز البيع.

¹ رماضنية صبرين ، صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011/2012،

ص 23

² نفس المرجع ، ص 25

- ❖ أن يكون الثمن الأول معلوما بما في ذلك النفقات التي استفادت بها السلعة منذ شرائها حتى بيعها
- ❖ أن يكون الربح معلوما وقد يكون مقدار محدد أو نسبة من الثمن
- ❖ ألا يكون الثمن من جنس السلعة المباعة كأن يكون الثمن قمح و السلعة المباعة قمح لأن الزيادة حينئذ تكون من الربا
- ❖ أن يمتلك المصرف الإسلامي السلعة قبل بيعها للعميل الأمر بالشراء
- ❖ أن تكون مواصفات السلعة محدودة و معروفة - أن يرجع المشتري على المصرف الإسلامي لو ظهر له أن بالسلعة عيبا خفيا. . أن يكون البيع نقدا أو بالتقسيط (اي بالاجل).

3) أنواع التمويل بالمربحة : تمارس البنوك الإسلامية التمويل بالمربحة بطريقتين رئيسيتين¹:

- ❖ **بيع المربحة بدون طلب من المشتري** : حيث يقوم البنك بشراء سلعة بدون طلب المشتري ، ثم يقوم ببيعها في حالة الطلب فهو يقوم في هذه الحالة بعملية المتاجرة ، و نظرا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك ، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم و طبيعة نشاطه و التي تتمثل في بيع المربحة للأمر بالشراء.
- ❖ **بيع المربحة للأمر بالشراء** : حيث يطلب العميل (المشتري) من البنك شراء سلعة معينة يحدد فيها جميع مواصفاتها و يحدد فيها ثمن الشراء ، و يتحمل البنك خطر الهلاك و تلف السلعة قبل التسليم .

ثانيا: التمويل بالسلم

- 1) **مفهوم التمويل بالسلم**: السلم هو عقد يثبت به الملك في الثمن عاجلا و في المثلث اجلا. أو هو بيع على موصوف في الذمة مؤجل ، ثمن مقبوض بمجلس العقد و هو بيع ثابت مشروع في الكتاب و السنة والإجماع.

و مما سبق يتبين أن بيع السلم أربعة عناصر هي² :

- ❖ و المسلم أو رب المسلم : الممول أو المشتري أو المصرف الإسلامي.
- ❖ المسلم اليه : المستفيد من التمويل او البائع.
- ❖ المسلم فيه : الانتاج المستقبل او المبيع. + رأس مال السلم

¹ شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اريد ، الاردن، ط1، 2013، 86

² حسني علد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في راس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2011، ص 93

❖ مقدار التمويل أو الثمن.

(2) شروطه: تتمثل شروط بيع السلم في الشروط الواجب توافرها في عناصر عقد السلم و المتمثلة في¹:

❖ الصيغة : و هي الإيجاب و القبول.

❖ العاقدان : أي المسلم و المسلم إليه.

❖ المحل : و هو رأس المال و المسلم فيه.

و يشترط في السلم شروط كثيرة لتحقيق مقتضاها أهمها :

❖ أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم

❖ أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد ، من حيث النوع و الصفة و المقدار و وقت و مكان التسليم

❖ دفع الثمن في مجلس العقد

❖ أن لا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية ، فلا يجوز إسلام التمر بالتمر مثلا.

(3) الأهمية الاقتصادية لعقد السلم : ينطوي عقد السلم على مزايا اقتصادية كثيرة أهمها² :

❖ انه موجه مباشرة الى نشاط الانتاج ، و يمكن وحدات الانتاج ولا سيما الوحدات الهامشية التيتعاني

من نقص رأس المال من الاستمرار في العملية الانتاجية ، و في حالة إخفاق البائع (المسلم إليه) في

توفير المبيع يبقى بموجب العقد ملزما بتوفير المبيع من مصدر اخر

❖ يعتبر السلم حافزا لتكوين الوحدات الانتاجية (تحويل العاملين الى منتجين من خلال توفير

التمويل اللازم للانتاج ، وخصوصا في الأنشطة التي يكفي فيها جهد العامل و التمويل اللازم لدورة

الانتاج

❖ الرقي بمستوى ضبط الأسواق و مراقبتها ، بإشاعة استخدام المواصفات و المقاييس لضبط المبيع

،الان العقد يقوم اصلا على ضبط المواصفات و المقاييس.

❖ يوفر العقد فرصة للمستثمرين لتحقيق أرباح مجزية بسبب حصولهم على بضاعة بأسعار ارخص

منالأسعار المتوقعة عند التسليم.

¹ نفس المرجع ، نفس الصفحة

² نايلي محمد رياض، دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود المالية، جامعة محمد

خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 24

ثالثا: التمويل بالقرض الحسن.

- 1) تعريفه: هو عقيد بين طرفين أحدهما المقرض الثاني المقترض ، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك من المقرض الى المقترض على ان يقوم هذا الاخير برده او رد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما¹
- 2) شروطه : وتمثل في مايلي²:
- ❖ أن يكون محل القرضا لا ، فلا يصح القرض فيما لا يقوم بالثمن ، أو فيما لا يجوز الانتفاع به كالحمر
 - ❖ أن يكون المال محل القرض مقدرا وموصوفا ، وذلك حتى يتمكن المقترض من رده .
 - ❖ لا يجوز الزيادة على أهل القرض مهما كانت صغيرة ن فقد اتفق الفقهاء على أن كل قرض جر نفعا فهو ربا ، لكن يجوز للمقترض أن يعطي أفضل وأزيد عما اقتضه بلا اشتراط مسبق وعن طيب خاطر ، فذلك من باب حسن القضاء .
 - ❖ إذا عجز المقترض على رد القرض في الأجل المتفق عليه ، فإن كان معسرا وجب إمهاله إلى حين ميسرة حاله . وإن كان الإعسار شديدا فالأفضل على المقرض أن لا يطالب بالقرض و يعتبره صدقة، أما إذا كان المدين ميسورا و مماطلا وجب إلزامه بالدفع.

الفرع الثاني : صيغ التمويل طويلة الاجل

أولا : التمويل بالمضاربة:

- 1) تعريف: هي اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما فيه بتقديم المال لكي يعمل فيه الآخر على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة منه ، و من أهم شروط المضاربة اقتسام الربح بحسب النسبة المتفق عليها ، أما الخسارة فتقع على صاحب رأس المال و يخسر المضارب جهده فقط (ما لم يصدر منه تعد أو تقصيرا) كذلك فان المضارب يقبض المال قبض أمانة لا قبض ضمان ، بمعنى أنالمضارب لا يضمن رأس المال إلا في حالة التعدي أو التقصير³ .

¹ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره ، ص 107

² نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

³ نايلي محمد رياض، مرجع سبق ذكره ،ص 43

2) انواع المضاربة: للمضاربة صورتين هما¹:

❖ **المضاربة مطلقة:** فهي التي يترك فيها للمضارب حرية التصرف في اطار أحكام الشريعة الإسلامية ، و العرف التجاري ، و ما يؤدي إلى الهدف منها هو تحقيق الربح .

❖ **المضاربة المقيدة:** فهي التي يحدد فيها للمضارب (من قبل رب المال) حدود يتصرف في اطارها تتعلق بحصر العمل في نشاط معين أو مكان معين أو غير ذلك من القيود

3) شروط صحة عقد المضاربة : يمكن تقسيم شروط صحة عقد المضاربة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :²

❖ الشروط الخاصة برأس المال :

- » أن يكون رأس المال من النقود المضروبة كالدنانير ، أما الأموال غير النقدية (العروض أو الأصول الملموسة) ففيها اختلاف بين الفقهاء
- » أن يكون رأس المال معلوما لكل من رب المال و المضارب علما نافيا للجهالة (من حيث الجنس والصفة و القدر)
- » أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب.

❖ الشروط العمل :

- » العمل في المضاربة من إختصاص العامل المضارب وحده أما صاحب المال فإن من جانبه رأس المال و ليس عليه عمل مطلقا
- » يتسع مفهوم العمل في المضاربة ليشمل كافة الأعمال في التجارة و الصناعة و الزراعة و شراء الأراضي و بناءها لأن المقصود من وراء عمل المضاربة الربح لكلا الطرفين.
- » من شروط العمل أن لا يضيق صاحب المال على العامل بتعيين شيء يندر لان ذلك يؤدي إلى فساد المضاربة. وفي المقابل يحق لصاحب رأس المال أن يشترط على المضارب ألا يسافر بالمال ، و لا يستثمره إلا في بلد يعينه لأنه أذن في التصريف.

❖ الشروط الخاصة بالربح :

- » تحديد نصيب كل من رب المال و المضارب من الربح عند التعاقد
- » أن يكون نصيب كل من طرف نسبة شائعة من الربح و ليس مقداراً محددًا.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة

² حسني عبد العزيز جرادات ، مرجع سبق ذكره، ص 124

» اشترط الشافعية أن يكون الربح مشتركا بين الطرفين ، فلا يجوز أن يختص بالربح أحد المتعاقدين
دون الآخر

» لا يصح أن يشترط أحد المتعاقدين لنفسه كمية محددة من الربح.

ثانيا: التمويل بالمشاركة:

1) مفهومها : تعرف المشاركة بأنها اتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط مالهيا أو عمليهما أو التزاميهما بقصد الاسترباح أو هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال الاستثمارها بهدف الربح ، و المشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات والصناعة و الزراعة. و ذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، و يمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة.¹

2) أنواع التمويل بالمشاركة الثابتة: يقسم التمويل بالمشاركة ، حسب طبيعة الشيء الممول إلى قسمين رئيسين:²

❖ **المشاركة الثابتة المستمرة:** هي المشاركة التي ترتبط بالمشروع الممول نفسه حيث تظل مشاركة المصرف قائمة طالما أن المشروع موجود يعمل

❖ **المشاركة الثابتة المنتهية:** تكون الحقوق التي يحصل عليها المصرف الإسلامي أو الواجبات التي يتحملها ثابتة لأن مشاركته ثابتة و تسمى منتهية لأن الشركاء حددوا للعلاقة بينهم أجلا محددًا و هذا النوع يمكن أن يأخذ شكلا قانونيا ثابتا أو لا

3) شروط التمويل بالمشاركة: بالإضافة إلى أهلية العاقدين توجد شروط أخرى تتعلق بصلاحية و جواز صيغة التمويل بالمشاركة ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

❖ يشترط في رأس المال أن يكون من الأثمان المطلقة، و أن يكون عينا حاضرا لا دينا و لا غائبا

❖ لا يشترط تساوي مقدار المال المقدم من كليهما

¹ عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار ، رسالة ماجستير تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009، 54

² نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

³ عقون فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 55

- ❖ أن يكون الربح جزءاً شائعاً لا مبلغاً مقطوعاً
- ❖ أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس مال الشركة
- ❖ لا يجوز للبنك الدخول في المشاركات التي تدل الدراسات النهائية على تحقيقها لخسارة.

ثالثاً: التمويل المتناقص المنتهي بالتملك.

1) مفهومه: هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة، أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، و طبيعة العملية و يميل هذا النوع كثير من طالبي التمويل ممن لا يرغبون في استمرار مشاركة المصرف لهم¹.

2) أنواع التمويل المتناقص المنتهي بالتملك: نجد التمويل المتناقص المنتهي بالتملك في البنوك الإسلامية في صورتين أساسيتين:²

❖ **المشاركة المنتهية بالتملك:** هي نوع من المشاركة بين البنك و العميل الذي يكون له الحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة، أو على دفعات، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين و طبيعة العملية التمويلية.

❖ **الإجارة المنتهية بالتملك:** هي عقد إجارة يتضمن وعداً من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة، و غالباً ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط فيكون مقدار الأجرة متناقصاً مع تزايد الحصة من الأصل المؤجر التي يملكها المستأجر.

¹ نايلي محمد رياض ، مرجع سبق ذكره، ص 40

² نايلي محمد رياض ، مرجع سبق ذكره، ص 41

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نقطة الانطلاق لكل دراسة ومن خلال هذا المبحث سنحاول استعراض اهم الدراسات التي تناولت موضوع صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمارات

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنحاول من خلال هذه النقطة التعرض لاهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع

الدراسة الاولى: دراسة منذر عبد الهادي رجب زيتون 2010

جاءت هذه الدراسة بعنوان: "تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الأردنية/دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير في تخصص إدارة الاعمال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على صيغ التمويل الاسلامي وابرار كفاءتها وجودتها في تمويل الاستثمار ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على استبانتيين تم تصميمهما خصيصاً لخدمة هدف هذه الدراسة، و تم توزيع الاستبانة الأولى على مسؤولين وعاملين في البنوك الإسلامية الأردنية (الإسلامي الأردني ،والعربي الإسلامي) ،أما الاستبانة الثانية، فقد تم توزيعها على المتعاملين مع البنوك الإسلامية الأردنية وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها :

- 1) وجود أثر لجودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، على التزامها بمعايير الضوابط الشرعية
- 2) وجود أثر لزيادة جودة الأداء الاستثماري، على زيادة مستوى التزامها بضوابط تقييم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية
- 3) عدم وجود أثر لمدى جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، على قدرتها على تلبية حاجات ورغباتهم

الدراسة الثانية: دراسة ياسمينه عمامرة وآخرون 2018

جاءت الدراسة بعنوان: "ادوات التمويل الاستثماري في الاقتصاد الاسلامي وتطبيقاتها في بنك البركة" مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة و القانون ، المجلد الرابع العشرون، العدد 03، 2018

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على صيغ التمويل الاسلامي وتصنيفها حسب الاجل من خلال دراسة حالة بنك البركة وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج اهمها:

إن الصيغ التمويلية التي يمتاز بها الاقتصاد الإسلامي تتسم بكثرة من المرونة في التطبيق والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية مما يجعلها صالحة للتطبيق في كل عصر مع شيء من التطوير يؤخذ فيه بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات ذلك العصر.

الدراسة الثالثة: دراسة زبير عياش وآخرون 2020

جاءت هذه الدراسة بعنوان: "تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني -دراسة حالة بنكي البركة والسلام -" ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، 2020

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر والوقوف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار الوطنيين طريق دراسة حالة بنكي البركة والسلام، وذلك من خلال عرض

مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بقطاع الاستثمار وكذا التمويل المقدم له من طرف القطاع المصرفي الجزائري بشقيه التقليدي والإسلامي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من تنوع وارتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية للزبائن والذي تشكل المؤسسات الجزء الأكبر منه إلا أن نسبة مساهمتها في تمويل الاستثمار تبقى ضعيفة ولا تتسم بالفعالية المطلوبة نتيجة لصغر حصتها السوقية من جهة واعتماد هذه البنوك على صيغ المدائيات بشكل أكبر من صيغ المشاركات من جهة أخرى.

الدراسة الرابعة: دراسة صوالحي خيرة وعامر بشير 2021

جاءت هذه الدراسة بعنوان " الاستثمار بالمضاربة في البنوك الإسلامية - دراسة مصرف قطر الإسلامي " ، مجلة الابداع ، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2021

هدف الباحث من خلال هذه الى التركيز عن التمويل بصيغة المضاربة في المشاريع الاستثمارية وابرز ناجعتها في تحقيق التنمية والتطوير الاقتصادي الذي يساهم في خلق فرص عمل أكثر وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها

- 1) يتميز العمل المصرفي الإسلامي عامة والتمويل وفق صيغة المضاربة خاصة بارتفاع درجة المخاطرة؛ كما أن لها قدرة على تحقيق التوازن بين الاقتصاد المالي والحقيقي من خلال الاستثمار في المشاريع المنتجة؛
- 2) تحقق الحضارية الاستخدام الأمثل للموارد المصرف الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية لأنها تحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية، هذا ما يقلل من نسبة القروض المتعثرة؛
- 3) تذبذبات في مبالغ التمويل بصيغة المضاربة وإيرادات المترتبة عليها أحيانا عالية وأحيانا منخفضة نظرا لطبيعة الصيغة القائمة على مبدأ الغنم والغرم في اقتسام الأرباح.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

من الدراسات الاجنبية التي تناولت موضوع مسبقا نجد:

الدراسة الأولى: دراسة Habib Ahmed 2003

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى ابراز دور المصارف الاسلامية في توليد الثروة والحد من من الفقر من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة حيث بينت الدراسة الدور الاجتماعي لطبيعة العقود في المصارف الإسلامية التي من خلالها تستطيع المصارف الإسلامية أن تكون الأفضل في تمويل المشروعات الصغيرة، وبين الباحث أن هناك العديد من البنوك الربوية بدأت تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة.

وقد توصلت الدراسة الى أن المصرف الإسلامي يستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة أقل من البنوك الربوية وبالتالي تستطيع المشروعات الصغيرة تحقيق ربح أعلى عن طريق تمويلها من المصارف الإسلامية.

الدراسة الثانية: دراسة Hussein Alsrag 2010

هدفت الدراسة إلى بيان أهم صيغ التمويل الإسلامي وطبيعتها المتميزة ومدى ملائمتها للمشروعات الصغيرة و المتوسطة مع عرض لمقومات نجاحها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدورها المنشود في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى أنه لتعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرته التنافسية , فان الأمر يتطلب تبني استراتيجية طويلة الأجل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير شبكة منشآتية فعالة , بالإضافة إلى توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وسائل الحصول على تمويل بواسطة الصيغ الإسلامية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات

تعتبر كل من دراسات: (دراسة ياسمينه عمامرة واخرون 2018), (دراسة زبير عياش واخرون 2020), (منصوري سارة 2020), الأقرب للإشكالية التي تعالجها الدراسة الحالية إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى في مجموعة من النقاط يمكن أن نلخصها في ما يلي:

1. من حيث العينة: العينات التي شملتها الدراسات السابقة بنوكا إسلامية من دول مختلفة، بينما ركزت دراستنا

على بنك السلام؛

2. من حيث منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على منهج أسلوب دراسة الحالة باستغلال مختلف

البيانات والتقارير السنوية للبنك، في حين انتهجت الدراسات الأخرى المنهج تحليلي وصفي،

3. من حيث أدوات الدراسة: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأدوات المستعملة بحيث استعملت التقارير السنوية والقوائم المالية الصادرة عن بنك السلام.
4. من بئة الدراسات: تمت الدراسات السابقة في بعض الدول العربية وأخرى بمناطق داخل التراب الوطني وخارجية, في حين تم إنجاز الدراسة الحالية في الجزائر بولاية ورقلة .

خلاصة الفصل

تعتبر البنوك الإسلامية تجسد الجانب العلمي للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يعمل بعقيدته وشريعته، مما يجعلها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية واقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها بالطرق الشرعية.

تقوم البنوك الإسلامية على فكر اقتصادي مستقل لممارسة نشاطها المصرفية وفق آليات لاستخدام المال واستثماره تتسم بالكثير من المرونة في التطبيق والعدالة في توزيع النتائج " الأرباح والخسائر" بين أطراف العملية الاستثمارية مع شيء من التطوير يأخذ بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات العصر.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

بنك السلام وكالة ورقلة

تمهيد:

تعتبر البنوك الاسلامية مؤسسات مالية ومصرفية واقتصادية واجتماعية تعمل علي جلب الموارد المالية من الافراد أو المؤسسات واستخدامها بطريقة شرعية على غرار البنوك التقليدية التي تعتمد على وسيلة واحدة وهي القرض بفائدة، بالرغم من تعد اشكالها حيث تركز البنوك الاسلامية على التمويل الاستثمارات كوسيلة فعالة في نشاطها المصرفي، وذلك وفق صيغ مختلفة هي في الاصل عقود معروفة في الفقه الاسلامي، تم تطويرها كي تتوافق وتنسجم مع الرؤية المصرفية الاسلامية الحديثة.

ولمعرفة حقيقة البنوك الإسلامية، وأنشطتها التمويلية والاستثمارية سوف يتم التطرق في هذا دراسة أحد البنوك الاسلامية وصيغ تمويل الاستثمارات فيها.

المبحث الاول: تقديم عام لمصرف السلام

يعتبر بنك السلام من بين البنوك الاسلامية الرائدة التي حققت نجاحا باهرا وانتشار جغرافيا واسعا على المستويين العالمي والمحلي وذلك من خلال تقديمه لمجموعات من الخدمات التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية

المطلب الأول: التعريف ببنك السلام

أولا: تعريف مصرف السلام

مصرف السلام - الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمره للتعاون الجزائري الخليجي، تأسس مصرف السلام بتاريخ 08 / 06 / 2006 وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 01 / 09 / 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 10 / 20 / 2008 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام - الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق ، المتعاملين والمستثمرين، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد 1.

ثانيا: الانتشار الجغرافي لمصرف السلام

فيما يخص الانتشار الجغرافي لمصرف السلام فقد تم افتتاح فروع مصرف السلام بولاية ورقلة بتاريخ 01/01/2018

بينما باقي الفروع تتمثل في: (داليا ابراهيم - باب الزوار - القبة - البليدة - وهران - قسنطينة - الجزائر) وقد تم انطلاقا لأشغال الفروع وأخرى لمراسم افتتاحها في سطوا والي، سيد يحيى، أدرار، بسكرة، عينوسارة باتنة، عنابة.

وكون البنك قد بدأ نشاطه في الجزائر، فإننا نأمل أن تستراتيجياتنا توسع حيزها ليشمل حظا من البنوك الاخرى

يغطي جزءا كبيرا من تراب الوطن وتواجه معظم فروعها في الشمال بحكم الكثافة السكانية²

¹ <https://www.alsalamalgeria.com> -

² نفس المرجع السابق

ثالثا: منتجات وخدمات بنك السلام

يقترح مصرف السلام - الجزائر مجموعة من المنتجات و الخدمات المبتكرة:

1) عمليات التمويل : مصرف السلام - الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة الاحتياجات في مجال

الاستغلال، و الاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

- ❖ المشاركة
- ❖ المضاربة
- ❖ الإجارة
- ❖ المراجعة
- ❖ الاستصناع
- ❖ السلم
- ❖ البيع بالتقسيط

2) التجارة الخارجية : يضمن مصرف في السلام - الجزائر، التعاملات التجارية الدولية وذلك بتوفير:

- ❖ وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية؛
- ❖ التعهدات و خطابات الضمان البنكية.

3) الاستثمار و الادخار : يقدم بنك السلام خدمات خاصة ب:

- ❖ اكتتاب سندات الاستثمار
- ❖ فتح دفتر التوفير (أمني)؛
- ❖ بطاقة التوفير (أمني)؛
- ❖ حسابات الاستثمار ، ... الخ.

4) الخدمات : يعمل بنك السلام على توفير الخدمات التالية :

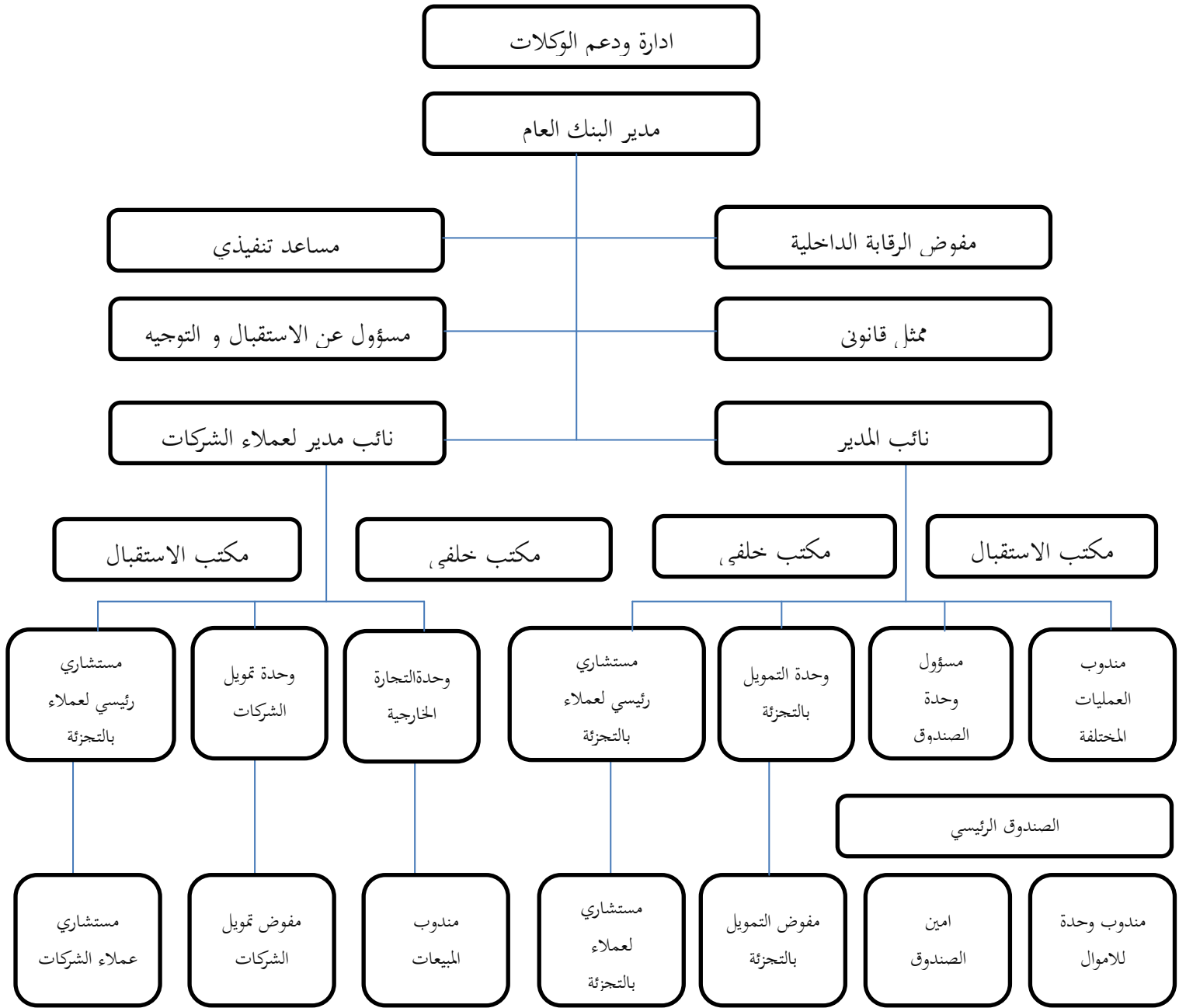
- ❖ خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
- ❖ الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر، "خدمة" موبايل بنكنغ"؛
- ❖ خدمة مايلسويفت " سويفتي " ؛
- ❖ بطاقة الدفع الإلكترونية " أمانة " ؛

- ❖ بطاقات السلام فيزا الدولية ، خدمة الدفع عبر الأنترنت "E Ainina"؛
- ❖ خزانات الأمانات " أمان " ؛
- ❖ ماكينات الصراف الآلي ، ...الخ.¹

المطلب الثاني : الاطار التنظيمي لمصرف السلام

أولاً: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام

الشكل رقم (01-02): يمثل الهيكل التنظيمي لبنك السلام



¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

ثانيا: فروع مصرف السلام¹

الجدول رقم (02-02): يمثل فروع مصرف السلام

<u>اسم الفرع</u>	<u>المدير الفرع</u>
فرع باب الزوار	مالك شريط
فرع القبة	طارق لزعر بالنيابة
فرع سطيف	خالد بونازو
فرع البليدة	كريم درويش
فرع وهران	فريد بوجابي
فرع قسنطينة	ايناس ميلي
فرع ورقلة	محي الدين بن هلال
فرع حسيبة	احمد ايت يونس
فرع دالي ابراهيم	شوقي بن عياش
فرع سيدي يحي	ابراهيم بن عززي
فرع ادرار	عبد الرحيم رضا
فرع بسكرة	الباح العيد
فرع باتنة	ابراهيم ارواغ
فرع عنابة	فاروق باباس

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني للمصرف

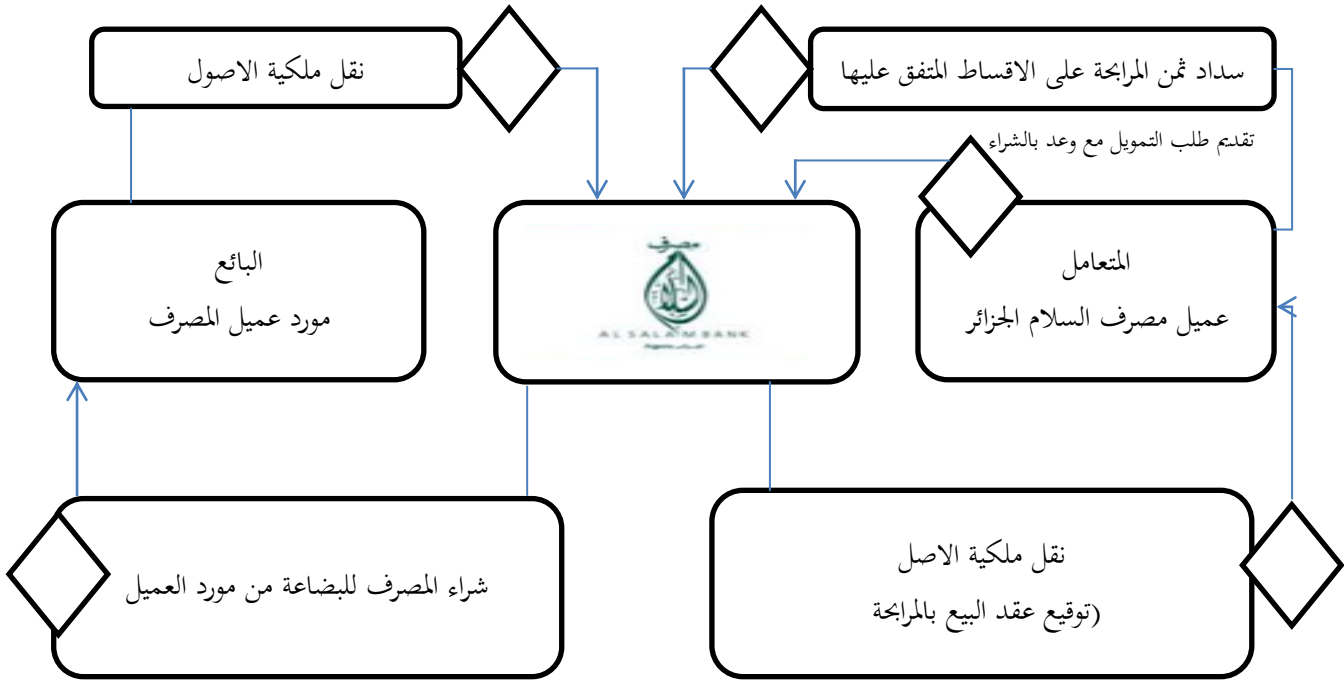
¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمار في بنك السلام

أولاً: المراجعة للواعد بالشراء

هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب وواعد المتعامل بشراؤها ثم إعادة بيعها بمراجعة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافاً إليها هامش ربح موعود به من المتعامل. فالعملية مكونة من واعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها بمراجعة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئاً، ولكنه يتلقى أمراً بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى إذا كان مطابقاً لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان¹ ويمكن تجسيدها في الشكل التالي:

الشكل (02-02): يمثل آلية عمل صيغة المراجعة للواعد بالشراء في بنك السلام



¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام

ثانيا: الإجارة

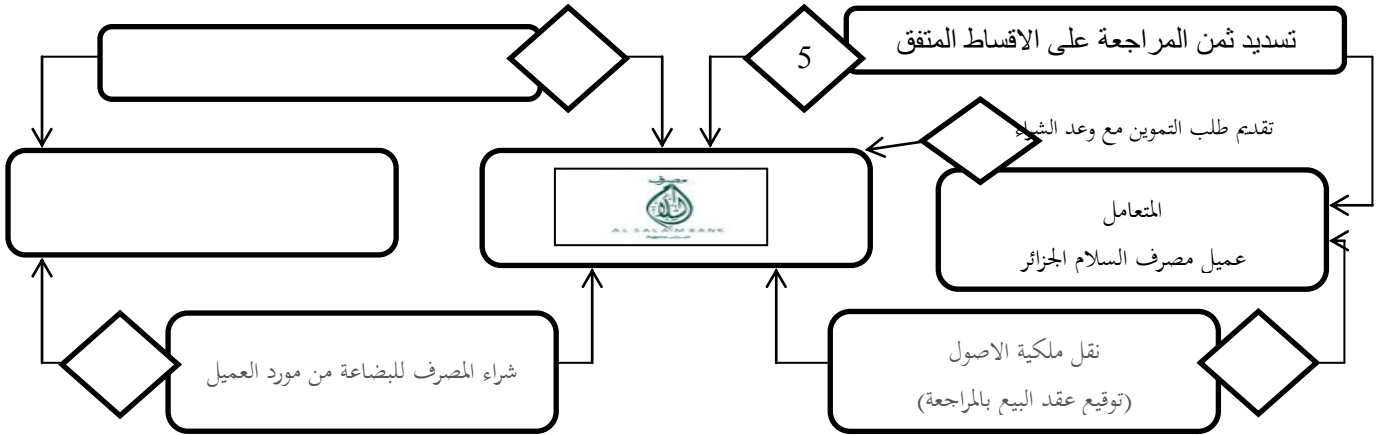
هو عقد بين المصرف و المتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان:

(1) إجارة منتهية بالتمليك: و هي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة)
قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).

(2) إجارة تشغيلية: و هي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة

ويمكن تجسيدها في الشكل التالي:

الشكل (02-03): يمثل الية عمل صيغة الاجارة في بنك السلام



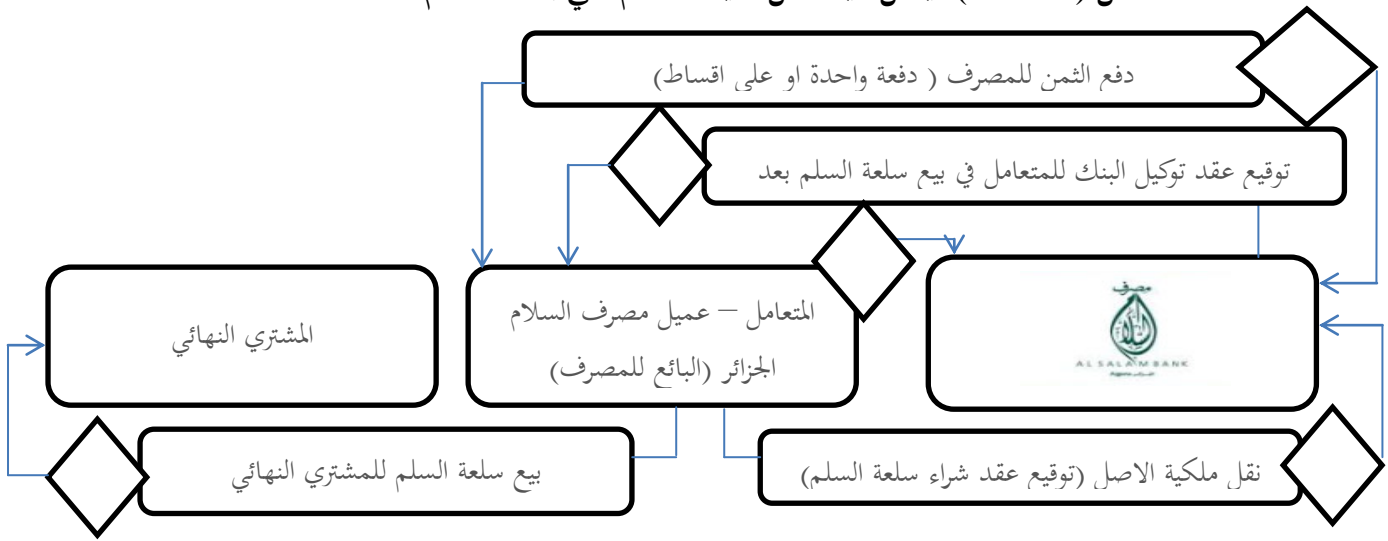
المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام

ثالثا: السلم¹

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

الشكل (02-04): يمثل الية عمل صيغة السلم في بنك السلام



رابعاً: صيغ المشاركة:

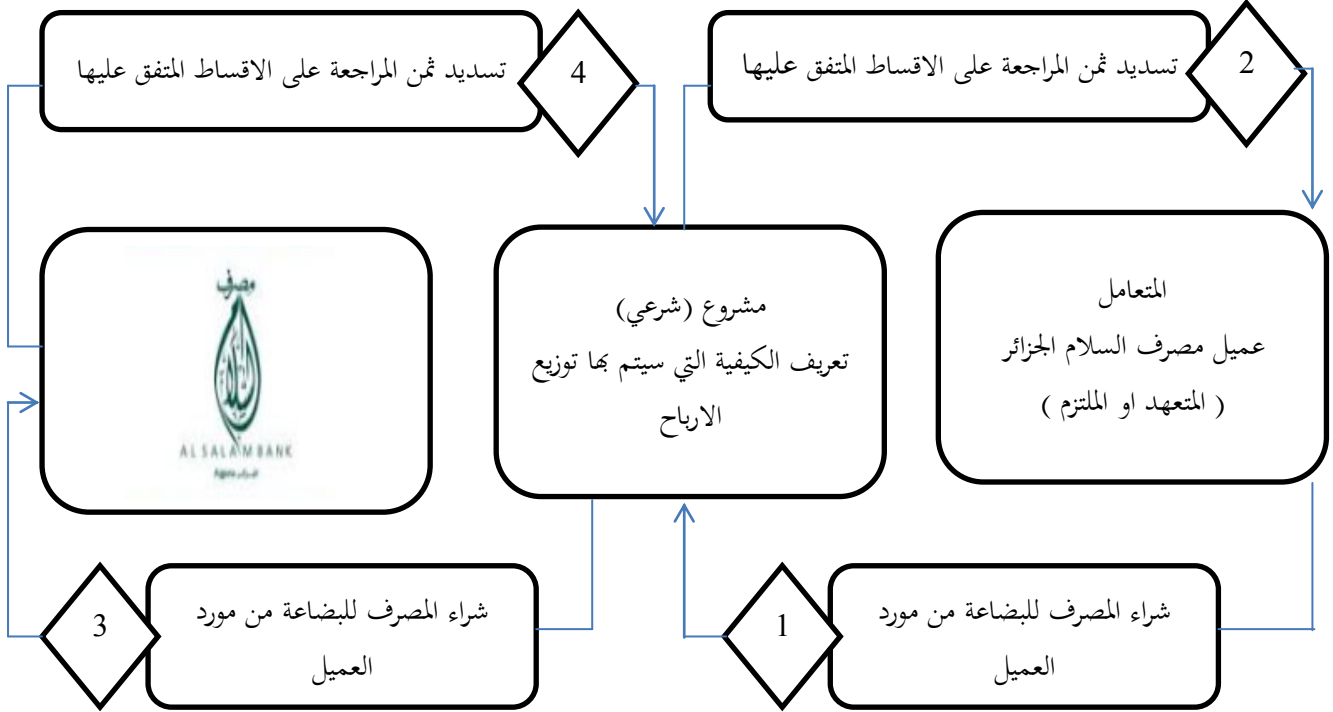
هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجياً أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجياً إلى أن يمتلك المشتري المشروع بكامله. وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على أن لا يكون البيع والشراء مشروطاً في هذه الشركة، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.¹

ويمكن تجسيدها في الشكل التالي:

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

الشكل (02-05): يمثل الية عمل صيغة المشاركة في بنك السلام



المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام

خامسا: المضاربة:

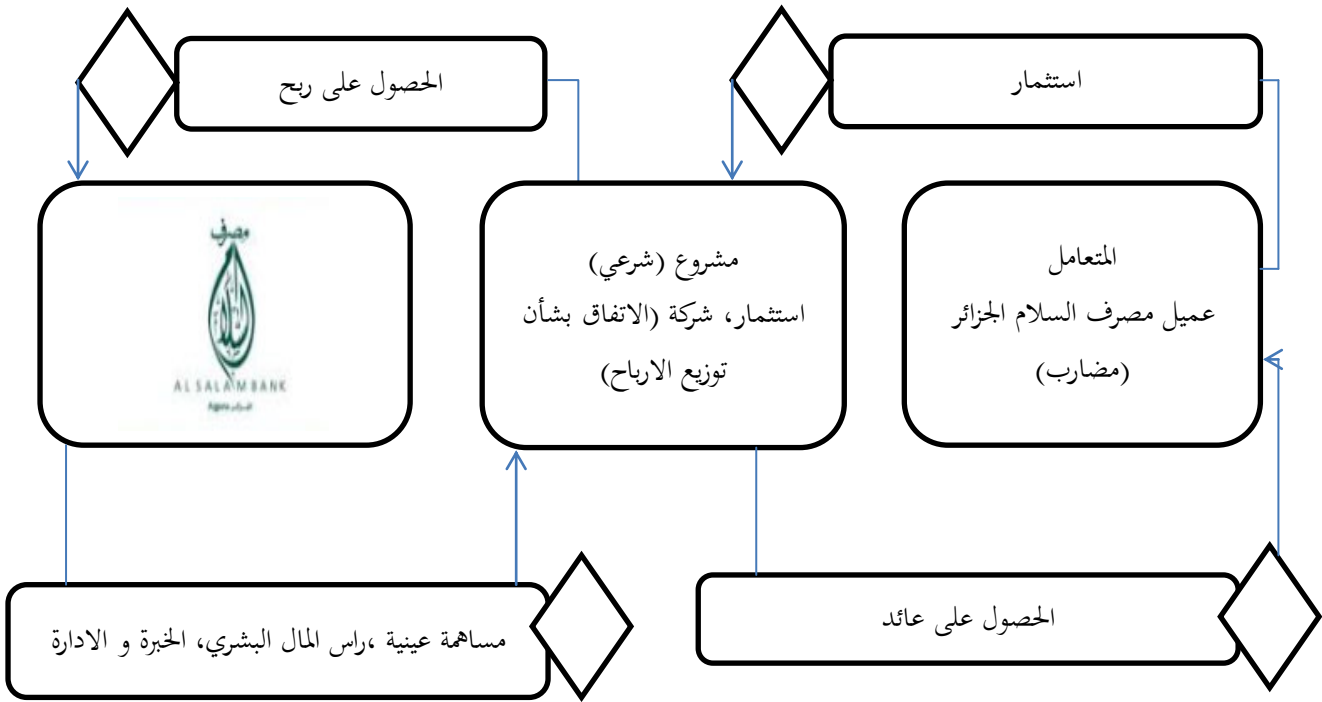
المضاربة عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركا، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

المضاربة المطلقة: هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيد بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.¹

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

المضاربة المقيدة: هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.
ويمكن تجسيدها في الشكل التالي:

الشكل (02-06): يمثل الية عمل صيغة المضاربة في بنك السلام



المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام

سادسا: البيع الاجل

هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.¹

صيغة بيع الأجل لدى المصرف:

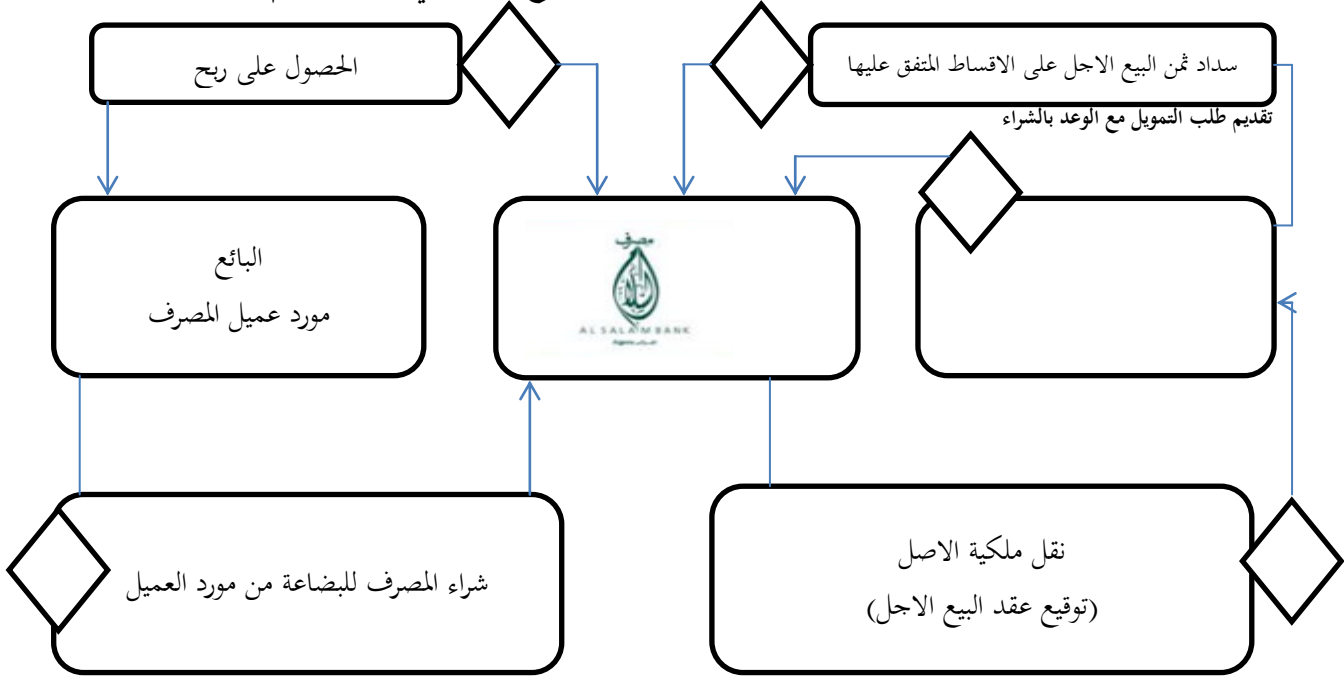
هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكها لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعه الهلاك.

تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد. تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط. تتم صيغة بيع الأجل للأفراد من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط. ويمكن تجسيدها في الشكل التالي:¹

الشكل (02-07): يمثل الية عمل صيغة البيع لاجل في بنك السلام



المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

ستم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على نتائج الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها لتشخيص واقع

تمويل الاستثمارات في بنك السلام وتقييم دور البنك في تمويل الاستثمارات

المطلب الاول: دراسة إحصائية لواقع التمويل في بنك السلام خلال الفترة 2015-2019

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب الى عرض مؤشرات التمويل الممنوحة من طرف بنك السلام لتمويل المشاريع الاستثمارية وفقا لصيغ المقدمة من طرف البنك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2015 الى 2019

الفرع الأول: التمويل على المدى القصير¹

يقدم بنك السلام مجموعة من التمويلات الموجهة لتمويل النشاطات الاستثمارية على المدى القصير وفي ما يلي سنتعرض الى حجم التمويل المقدمة من قبل بنك السلام لتمويل المشاريع الاستثمارية على المدى القصير لكل من صيغة المراجعة والسلم خلال الفترة 2015-2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

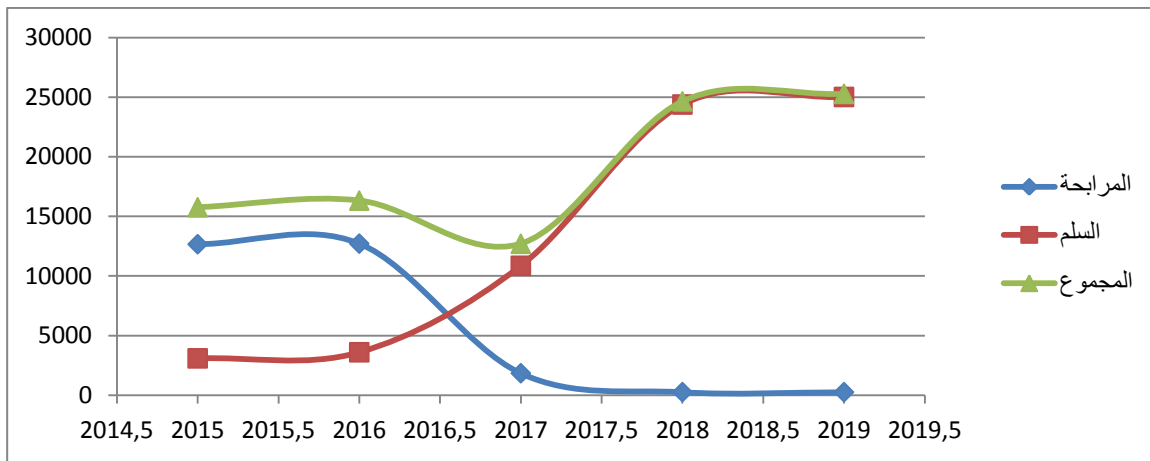
الجدول: (02-02) يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى القصير خلال 2015-2019

الوحدة : مليون دينار جزائري

<u>2019</u>	<u>2018</u>	<u>2017</u>	<u>2016</u>	<u>2015</u>	
261	264	1847	12718	12665	المراجعة
25015	24382	10856	3606	3094	السلم
25276	24646	12703	16324	15759	المجموع

ويمكن ترجمة بيانات الجدول الى الشكل البياني التالي

الشكل (08-02) يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى القصير خلال 2015-2019-



المصدر : من اعداد الطلبة بناء على تقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج EXCEL 2007

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ ان حجم التمويل بصيغة المراجعة يأخذ مسار تصاعدي وهو في انخفاض مستمر حيث كان حجم التمويل في سنة 2015 مقدر بمبلغ 12665 ثم ارتفع سنة 2016 ثم

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

عاد الى الانخفاض حتى سجل ادنى مستوى سنة 2019 بمبلغ قدره 261 عكس التمويل بصيغة السلم الذي اخذ يرتفع مع تقدم السنوات وهذا دليل على ان صيغة السلم صيغة فعالة جدا
الفرع الثاني : التمويل على المدى الطويل¹

يقدم بنك السلام مجموعة من التمويلات الموجهة لتمويل النشاطات الاستثمارية على المدى الطويل وفي ما يلي سنتعرض الى حجم التمويل المقدمة من قبل بنك السلام لتمويل المشاريع الاستثمارية على المدى الطويل لمجموعة من صيغ خلال الفترة 2015-2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

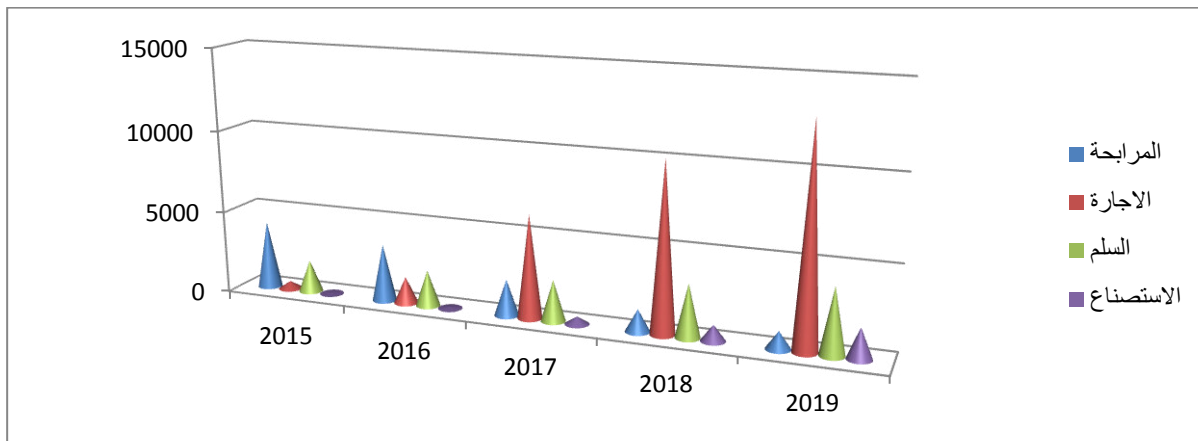
الجدول: (03.02) يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى الطويل خلال 2015-2019

الوحدة : مليون دينار جزائري

2019	2018	2017	2016	2015	
1043	1330	2181	3444	4093	المرابحة
12942	10161	6211	1598	456	الاجارة
3935	3169	2478	2166	1953	السلم
1813	954	450	95	51	الاستصناع
19733	15614	11325	7303	6553	المجموع

ويمكن ترجمة بيانات الجدول الى الشكل البياني التالي

الشكل: (09.02) يمثل حجم التمويلات في بنك السلام على المدى الطويل خلال 2015-



المصدر : من اعداد الطلبة بناء على تقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج EXCEL 2007

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يظهر لنا ان صيغة المراجعة تسجل مسار منخفض خلال فترة الدراسة عكس الصيغ الأخرى وهذا ما يعني وجود مشكل في صيغة المراجعة او انها اقل كفاءة مقارنة بالصيغ الأخرى.

الفرع الثاني : التمويل الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقدم بنك السلام مجموعة من التمويلات الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ما يلي سنتعرض الى حجم التمويل المقدمة من قبل بنك السلام لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019 كما هو موضح في الجدول التالي:¹

الجدول: (04.02) يمثل حجم التمويلات الممنوحة من قبل بنك السلام للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة خلال 2015-2019

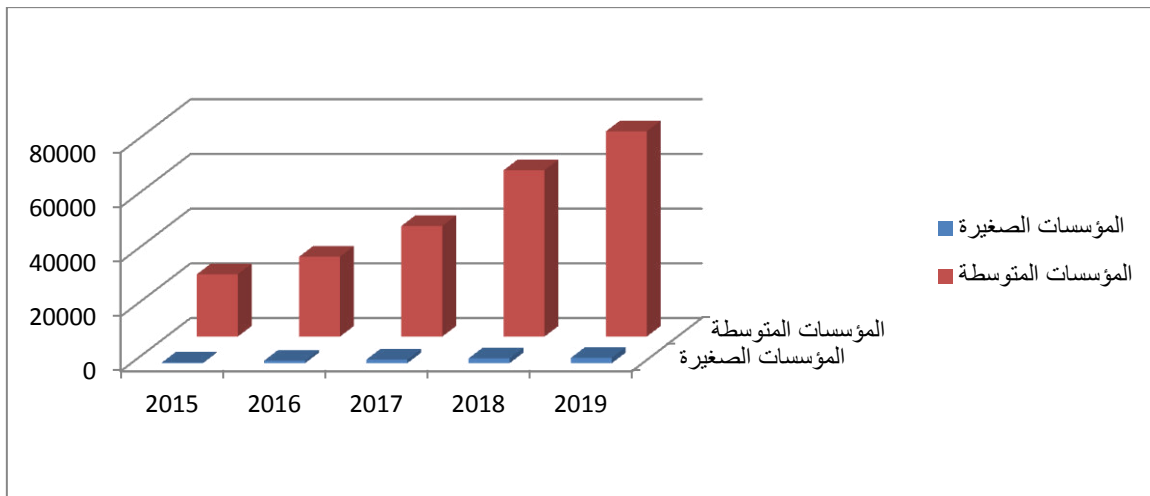
الوحدة : مليون دينار جزائري

2019	2018	2017	2016	2015	
1962	1782	1334	952	253	المؤسسات الصغيرة
75075	60865	40461	29227	22810	المؤسسات المتوسطة
77037	62647	41795	30179	23063	المجموع

ويمكن ترجمة بيانات الجدول الى الشكل الموالي:

الشكل: (10.02) يمثل حجم التمويلات الممنوحة من قبل بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال 2015-2019



¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على تقارير السنوية للبنك وباستخدام برنامج EXCEL

2007

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يظهر لنا ان حجم التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسجل مسار مرتفع مع مرور فترة الدراسة خصوصا المؤسسات المتوسطة مما يعني ان البنك يساهم بشكل كبير في الاستثمارات الناتجة عن هذه المؤسسات وتزايد التمويلات يفسره نجاعة الصيغ المقدمة من قبل البنك مما سمح له باستقطاب عدد أكبر من المؤسسات بمرور الزمن ويعتبر هذا مؤشر إيجابي بالنسبة للبنك¹

المطلب الثاني: التطبيق العملي للتمويل بالمرابحة

يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:.

- 1) عملية تجارة مباشرة ما بين البائع و المشتري
- 2) عملية تجارية ثلاثية الأطراف ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) و البائع الأول (المورد) و البائع الوسيط منفذ طلب الشراء).

وقد تم الأخذ بهذه الصيغة في عمليات المصرفية الإسلامية, حيث يتدخل البنك بصفة المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل), بحيث يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل و يبيعها نقدا أو بالتمويل العملية مضاف إليه هامش ربح متفق عليه ما بين الطرفين.
و تتم على خطوات التطبيق العملي للمرابحة كما يلي:

- 1) يوقع البنك و العميل على عقد التمويل الذي يمكن أن ينص على فتح خط تمويل أو على عملية مرابحة ظرفية, في الحالة الأولى , يمكن تفسير اتفاقية الإطار من وجهة نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع الشامل على أصول يتم التفاوض بشأنها عملية بعملية
- 2) يوكل البنك عميله للتفاوض مع المورد حول شروط شراء السلعة من طرفه , و القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة و أخيرا استلام السلع , وتبعاً لما سبق ذكره , يتدخل العميل بصفته وكيلاً عادياً, وفي هذه المرحلة من العملية يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع, و عليه يتحمل كل المصاريف و التكاليف غير محددة في عقد المرابحة.

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

- 3) يقوم المشتري الأخير (العميل) بتوجيه مورده طلبية بالسلع التي يحتاجها
- 4) يقدم المورد للعميل فاتورة أولية محررة باسم البنك لحساب العميل , يوضح فيها التعيين , الكمية و سعر الوحدة و المبلغ الإجمالي للسلع إضافة إلى حقوق و الرسوم المحتملة.
- 5) يقدم العميل للبنك طلب (أمر) شراء السلع , مدعوم بالفاتورة الأولية, يجب أن يوضح فيطلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية , هامش الربح العائد للبنك و تاريخ استحقاق مبلغ المراجعة (تسديد).
- 6) بعد مراقبة مطابقة العملية مع أحكام عقد التمويل و الترخيص المتعلق بها, يسدد البنك مبلغ الفاتورة بشيك, تحويل , سفتجة (أو طرق أخرى) مباشرة لفائدة المورد, و يعتبر قبول البنك لورقة تجارية كشراء السلع بتمويل.
- 7) تحقق العملية التجارية للمراجعة (تحويل ملكية السلع من البنك إلى العميل) عند تسليم الفاتورة النهائية و استلام السلع.
- 8) بالنسبة لعملية المراجعة المبرمة في إطار عمليات التجارة الخارجية , يسدد مبلغ التمويل للمورد عن طريق بنك السلام الجزائر عند استلام الإشعار بالسحب من هذا الأخير (أنجاز الاعتماد المستندي), تنجز المرحلة الثانية من المراجعة إعادة بيع السلع المستوردة لفائدة السفينة أو من وكيله بالجزائر
- 9) يمكن أن تنجز العمليات التي تستفيد من التمويلات خارجية في شكل مراجعة دون تسديد (شراء و إعادة بيع السلع بتمويل من طرف البنك), غير انه لا يمكن أن تحسب في هذه العملية نسبة الفائدة, بل يجب إدراج هامش الربح في مبلغ المحدد من طرف المورد بفاتورة الشراء
- 10) كذلك بالنسبة للعمليات التي تتم بغلاف نقدي يكون فيه المقابل بالدينار مضمون بمؤونة من طرف العميل ويمكن أن تتم شريطة أن يكون البنك المشتري الأول للسلع (شراء بالعملة الصعبة و إعادة بيعها نقدا بالدينار)
- 11) مما تجدر الإشارة إليه أن إعادة بيع السلع بالمراجعة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع لصالح البنك, يجب أن يكون عقد شراء السلع و الفاتورة النهائية ملحقة لعقد المراجعة باعتبارها جزء لا يتجزأ منه
- 12) يجب أن تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الاقتصادية للنشاط الممول و تحدد عند تحليل ملف التمويل.

13) عند بيع السلع , يقوم العميل بتحويل الإيرادات المحصلة في حساب التسديد الذي يمكن أن

يدر أرباحا تحفيزية بنفس الشروط المعمول بها في حسابات المساهمة المخصصة¹

14) لتشجيع التسديد قبل الآجال, فانه من الممكن تجزئة المراجحات حتى على المدى القصير , على

عدة استحقاقات و احتساب هامش الربح المتوسط على مدى التسديد المطابقة.

و هناك ضوابط يلتزم بها البنك في مراحل التمويل بالمراجعة تتمثل في ما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة الوعد

1) يمكن أن يقوم الواحد بالشراء بتحديد مواصفات السلعة التي يرغب في شرائها مراجعة لأنه هو الذي

سيشتري بالمراجعة لاحقا

2) يمكن أن يطلب الواعد من البنك أن يكون شراء السلعة من جهة معينة لا غير

3) لا يمكن للبنك شراء السلعة من الواعد بالشراء نفسه, ثم في نفس الوقت يبيعها إليه بالمراجعة بالأجل بثمن

أكبر لان ذلكمن بيوع العينة المحرمة شرعا

4) يمكن للبنك الدخول فيشراكة مع العميل لشراء مبيع معين , و الاتفاق على حصة البنك لاحقا بالمراجعة

بعد إتمام الشراء للشريكين و حيازة المبيع.

5) يمكن للبنك عقد عمليات مراجعة يكون فيها الواعد بالشراء مملوكا جزئيا للبائع أو العكس , فلا تتحقق

العينة في ذلك إذا لم يتبين وجود تواطؤ

6) تتحقق العينة المحرمة شرعا إذا كان البائع وكيلًا عن الواعد بالشراء لان الشراء من الوكيل كالشراء من

الأصيل نفسه

7) يمكن يكون المبيع الموعود بشرائه مراجعة أسهمها لشركة ذات نشاط قائم و عرض مشروع , كما يمكن أن

يكون حقوقا معنوية كالاسم التجاري و العلامة التجارية... الخ

8) لا يقوم البنك بتمويل خدمات المنفصلة (مثل تكلفة العمالة) عن طريق المراجعة لأنها لا تصح أن تكون

مبيعا فلا يمكن امتلاكها ولا تملكها للواعد و يمكن ذلك إذا كانت الخدمات مرتبطة ببضاعة المراجعة

9) يمكن الأخذ بالزام الوعد في حق الأمر بالشراء أو في حق البنك, و يترتب على ذلك حق التعويض عن

الضرر الواقع علي أحدهما في حالة نكول الوعد

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

10) يحقق البنك عند الدخول في المراجعة مع العميل أن يأخذ منه مبلغا نقديا لضمان جديته و تنفيذ التزامه
اتجاه البنك

11) يمكن الاتفاق بين البنك و العميل على إطار تعاقدى عام و ليس على صفقة مراجعة محددة بحيث يمنح
العميل بموجهسقف تمويل بالمراجعة, ولا يصح اخذ البنك عمولة ارتباط على ذلك.

المرحلة الثانية: مرحلة التملك¹

1) لا يمكن للبنك تنفيذ التعاقد مع البائع و إتمام عملية المراجعة إذا تبين له وجود أي تعاقد سابق للواعد
بالشراء مع البائعبشان نفس المعاملة

2) يشترط في المراجحات في السلع الدولية وجود شهادة مخزون تثبت وجودها فعلا في مستودعات البائع

3) يمكن أن تعاقد البنك مع البائع عن طريق فتح اعتماد مستندي باسمه لصالح البائع , فيكون ذلك إيجاب
يقابله قبول البائعبالرد أو بشحن السلعة

4) يشترط أن تكون الوثائق والمستندات عند إبرام عقد شراء المبيع باسم البنك وليس باسم العميل لان
الشراء يتم لصالحالبنك نفسه

5) يشترط أن يقوم البنك بدفع ثمن المبيع مباشرة إلى البائع , ولا يجوز دفعه للعميل الواعد بالشراء و لو في
حالة توكيله

6) يمكن للبنك الحيابة المبيع بنفسه , كما يمكن له توكيل الغير القيام بذلك نيابة عنه

7) يعتبر قبضا حكما تسلّم البنك المستندات الشحن عند شراء البضائع من السوق الخارجية , و كذلك
تسليمه لشهادةالتخزين من المخازن

8) مسؤولية تامين السلعة باعتبارها مالكا لها

المرحلة الثالثة : مرحلة البيع

1) يشترط أن تدخل السلعة في ملك البنك أولا حتى يتسنى له بعد ذلك بيعها مراجعة للعميل الواعد بالشراء

2) يجب على البنك إبرام عقد بيع المراجعة بعقد منفصل عن عقد الواعد بالشراء, وذلك بعد تمام تملكه
للمبيع

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

- 3 لا يمكن للبنك إلزام العميل بإبرام عقد بيع مربحة إذا ظهر أن محل العقد أي المبيع معيبا كما يمكن تحديد مدة في عقد بيع المربحة تحلي بعدها مسؤولية البنك من العيب الخفي
- 4 يمكن للبنك توكيل البائع لإبرام عقد بيع المربحة مع العميل, كما يمكن له توكيل العميل الواعد بالشراء لعقد البيع مع نفسه ولكن يمتنع هذا في عمليات المربحة لكي لا تقول المعاملة إلى مجرد تمويل ربوي ليس للبنك دور حقيقي وأساسي
- 5 الأصل في بيع المربحة أن يضاف إلى سعر الشراء المصاريف المنضبطة التي جرى بها العرف وتزيد في قيمة المبيع, ولا يضافغيرهما من المصاريف إلا بالاتفاق والتراضي
- 6 عند شراء البنك السلعة بعملة أجنبية مدفوعة بالكامل يمكنه بيعها مربحة لأن تكلفتها صارت معلومة , أما إذا كان ثمنها بالعملة الأجنبية مؤجلا إلى تاريخ أبعد من تاريخ عقد المربحة فله أن يبيعها بنفس العملة, ويحتاج الأمر إلى معالجة فروق العملة المحتملة في حالة الرغبة ببيعها بعملة مغايرة
- 7 لا يمكن الاشتراط على المشتري المتأخر دفع غرامة تأخير إذا كان معسرا, ويمكن اشتراطها على المشتري الماطل على ألا يمونها البنك بل يقوم فقط بصرفها في وجوده الخير

المرحلة الرابعة : مرحلة التنفيذ

- 1 يمكن للبنك أن يخصم جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزامه اذا لم يكن ذلك بشرط متفق عليه في العقد
- 2 يمكن للبنك إعطاء مهلة للمدين المعسر ويشترط أن يكون ذلك دون زيادة و لكن حق البنك التنفيذ على ضمانات استفتاء حقوقه
- 3 يمكن الاتفاق بين البنك و عميله على أداء دين المربحة بعملة أخرى مغايرة لعملة الدين إذا كان ذلك بسعر صرف يوم السداد , كما يمكن إعادة جدولة المديونية بدون زيادة اذا كان ذلك بنفس العملة, أما إذا كانت جدولة بعملة مغايرة لعملة الدين الأصلي فلا يجوز ذلك لان المصارفة مع إبقاء الدين في الذمة قد يخفي الريا
- 4 يمكن للبنك التنازل عن جزء من أرباحه عند سداد العميل دينه في الأجل المحدد, كما يمكن تحويل العميل الى ذمة شخص آخر¹

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

المطلب الثالث : مثال تطبيقي لعملية التمويل بصيغة المراجعة

سنتطرق في هذا المطلب لإجراءات المتبعة من قبل بنك السلام في حالة تقدم العميل "س" الى المصرف بغرض الاستفادة من قرض بصيغة المراجعة

اولا: المقابلة وطلب القرض :

كبدية أولية فانه يجب ان يكون للزبون حسابا بوالا فعليه فتح حسابا باسمه قبل ان يطلب التمويل ثم يستطيع ان يطلب بطاقة بنكية منالبنك ومن ثم يقيم الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يعرض العميل على مسؤول القروض للأفراد في هذه المقابلة يعرض العميل نفسه وبمؤسسته ونشاطها وحجم التمويل المراد الاستفاد منه ويستفسر عمدا لوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلما الضمانات المطلوبة.¹

ثانيا تكوين الملف

بعد المقابلة يأتي تكوين الملف كأجراء ثاني حيث يطلب من المصرف من العميل الوثائق التالية

- ◀ طلب تسهيل يتضمن التمويل المطلوب، مبلغه، مدته، غرض التمويل، والضمانات الحقيقية و/أو الشخصية المقترحة؛
- ◀ التعريف بالشركة،
- ◀ الشركاء والمسيرين، قائمة الموردين والمتعاملين؛
- ◀ العقود وسندات الطلبات؛
- ◀ نسخة من القانون الاساسي؛
- ◀ نسخة من السجل التجاري؛
- ◀ نسخة من البطاقة الضريبية؛
- ◀ نسخة عن النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛
- ◀ عقد الملكية لممتلكات المؤسسة أو إستئجار المحلات ذات الإستعمال المهني؛
- ◀ محضر الوثائق القانونية (يجب أن يكون الملف القانوني محدث)؛
- ◀ الميزانيات الضريبية لثلاث (03) سنوات الأخيرة مع تقارير المدقق الحسابي مفصلة (التقارير تتضمن التفاصيل التالية (تطور ؛ تراجع؛ سبب التغييرات؛ TCR, passif, actif)؛

¹<https://www.alsalamalgeria.com> -

◀ ميزانية مؤقتة الخاصة بسنة الدراسة؛

1

◀ ميزانيات تقديرية (مخطط التمويل / فصلي) ؛

◀ قائمة كل الموردين و المتعاملين (مع إعطاء التفاصيل)؛

ثالثا: مرحلة دراسة القرض

يقوم المصرف بدراسة الملف على مستوى مصلحة القروض وذلك بإتباع الخطوات التالية:

◀ التأكد من صحة المعلومات المقدمة من صاحب المشروع، وذلك بالاستعلام من البنك نفسه، أو البنوك الأخرى بمصلحة الضرائب

◀ تحويل الميزانية الحسابية إلى ميزانية مالية، أي إعادة ترتيبها وفقمت طلبات الدراسة البنكية فيتم ترتيبها لأصولها السيولة والسنوية، أما الخصوم فمبدأ الاستحقاق والسنوية.

◀ يقوم المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الضرورية للقيام بالتحليل .

إعطاء الرأي بعد التوصل إلى الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على تسديد القرض ثم تسجيل الملاحظات والتقييمات ثم الإرسال إلى المديرية العامة والتي هي المخول لها الرد إما بالموافقة أو الرفض

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل الى واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية من خلال دراسة تطبيقية على مستوى بنك السلام حيث اتضح لنا البنك يعمل على تقديم افضل اليات التمويل لزيائنه بما يتوافق مع التطور الاقتصادي في اطار الشريعة الإسلامية فطبيعة البنوك الإسلامية تعمل على تقديم تمويلات قصيرة وطويلة الاجل لجذب أكبر عدد من العملاء اين ركزنا في هذا الفصل على دراسة إحصائية لواقع التمويل داخل البنك خلال فترة الدراسة اين تبين لنا ان صيغة المراجعة تعرف تراجع في السنوات الأخيرة عكس صيغة السلم والاجار التي تعرف اقبال متزايدة



تمثل البنوك الإسلامية إضافة إلى القطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع، وأن العمل المصرفي الإسلامي أدخل إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات في الدول التي تعمل بها كون البنوك الإسلامية تتعامل وفق مناهج الشريعة الإسلامية التي تدعو كلها إلى تحريم الربا أخذًا وعطاءً ، وتدعو في كل قواعدها إلى دعامة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع .

باعتبار ان الاستثمار عبارة عن توظيف مبالغ مالية آنية من أجل الحصول على عوائد مرضية في المستقبل تكون أكبر من التي تم التخلي عنها، مع تحقيق أهداف أخرى كضمان السيولة و استمرارية الحصول على الدخل و العمل على زيادته.

أولاً: نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تولي البنوك الاسلامية اهتماما بالغا بالجانب الشرعي والاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار

التمويلي

من خلال الاطلاع على الإجراءات المتبعة من قبل البنك السلام في تمويل المشاريع الإسلامية تبين لنا ان البنك فعلا يضع أهمية للجانب الشرعي للمعاملة فهو لا يقدم التمويل او السلعة حتى يملكها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى ويفرض علينا قبولها

الفرضية الثانية :

تعدد صيغ التمويل الإسلامي لاستثمار ذات فعالية ونجاعة

من خلال الدراسة الإحصائية تبين لنا الاقبال المتزايد للعملاء على الصيغ التمويلية لبنك السلام للاستفادة من تمويل مشاريعهم الاستثمارية مما يدل على نجاعة وفعالية هذه الصيغ في تمويل القطاع الاستثماري وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية ويفرض علينا قبولها

الفرضية الثالثة:

يحتل بنك السلامالجزائريمكانة هامة في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

يعتبر بنك السلام تجربة جديدة للبنوك الاسلامية في الجزائر وبالتالي فهو ظاهرة جديدة في الجزائر غير ان البنك اثبت نجاحه في الجزائر و يساهم في تمويل المشاريع استثمارية بشكل كبير من خلال صيغ تمويلية معتدة من

طرف البنك في شتى المجالات الاقتصادية ومنه يمكن القول ان البنك يحتل مكانة هامة في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية ويفرض علينا قبولها

ثانيا: نتائج الدراسة :

يمكن ايجاز أهم النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة في النقاط التالية :

- 1) إن البنوك الإسلامية ترتبط بضوابط الشريعة الإسلامية وتهدف إلى بناء مجتمعات اقتصاديا واجتماعيا
- 2) من خلال دراستنا نجد أن البنوك الإسلامية تختلف اختلافا عميقا عن البنوك الربوية
- 3) إن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية متعددة ومتنوعة يمكن تطبيقها في الآجال المختلفة : القصير ، المتوسط ، الطويل
- 4) إن البنوك الإسلامية تعتمد في معظمها على التمويل قصير الأجل التي تتوفر على درجة عالية منالضمان وانخفاض درجة المخاطرة بها، والذي يشكل حافزا للبنوك الإسلامية
- 5) للاستثمار عدة مفاهيم و ذلك بتعدد الآراء لكل مفكر اقتصادي و لا يمكن إعطاء تعريف محدد له، مما يجعل الإحاطة بجوانبه المختلفة صعبة
- 6) كما أن عملية تقييم المشروعات تعتبر وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة

ثالثا: التوصيات :

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية يمكننا تقديم التوصيات التالية

- 1) يجب الحرص على تطوير صيغة المراجعة
- 2) يجب استخدام موارد البنك الإسلامي حسب الآجال المناسبة لها.
- 3) يجب التعاون بين المصارف الإسلامية والسلطات النقدية على إنشاء سوق مالي إسلامي، وذلك لما يقدمه هذا السوق من فوائد عظيمة للاقتصاد
- 4) لا بد من تفعيل و تنشيط دور البنوك الإسلامية بشكل اوسع من أجل الدخول في مجالات الاستثمارات بشكل اكبر.



المصادر والمراجع :

الكتب:

- 1) حسني علد العزيز جرادات، الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2011.
- 2) زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2007
- 3) شوقي بورقيبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اريد ، الاردن، ط1، 2013
- 4) كاظم جاسم العيساوي ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، دار المناهج، 2011.
- 5) ماجد احمد عطا الله، ادارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- 6) محمود الوادي ، حسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2009 .
- 7) محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 8) منصورى الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الياية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2012.
- 9)

المقالات:

- 1) جعدي رائدة، اليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، 2018/2019.
- 2) رماضنية صبرين ، صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الاسلامية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011/2012.
- 3) عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار ، رسالة ماجستير تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2010.

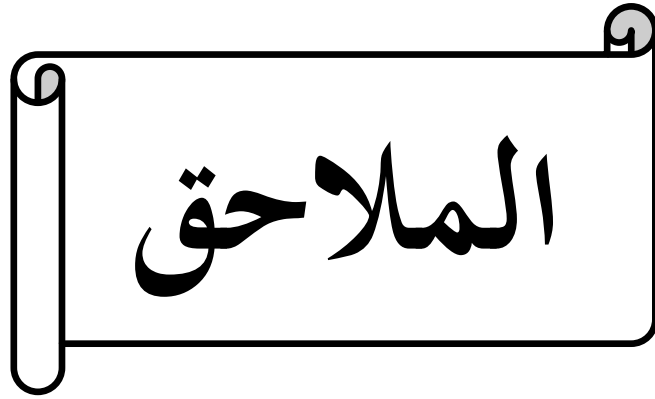
- 4) عماد فراح، دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك، العربي بين المهدي، ام البواقي ، 2014/2013.
- 5) فارس مسدور، التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الاسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002، ص 68
- 6) نايلي محمد رياض، دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- 7) وادي عبد المالك، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة اوكي محند الحاج البويرة، 2020/2019.

الملتقيات العلمية:

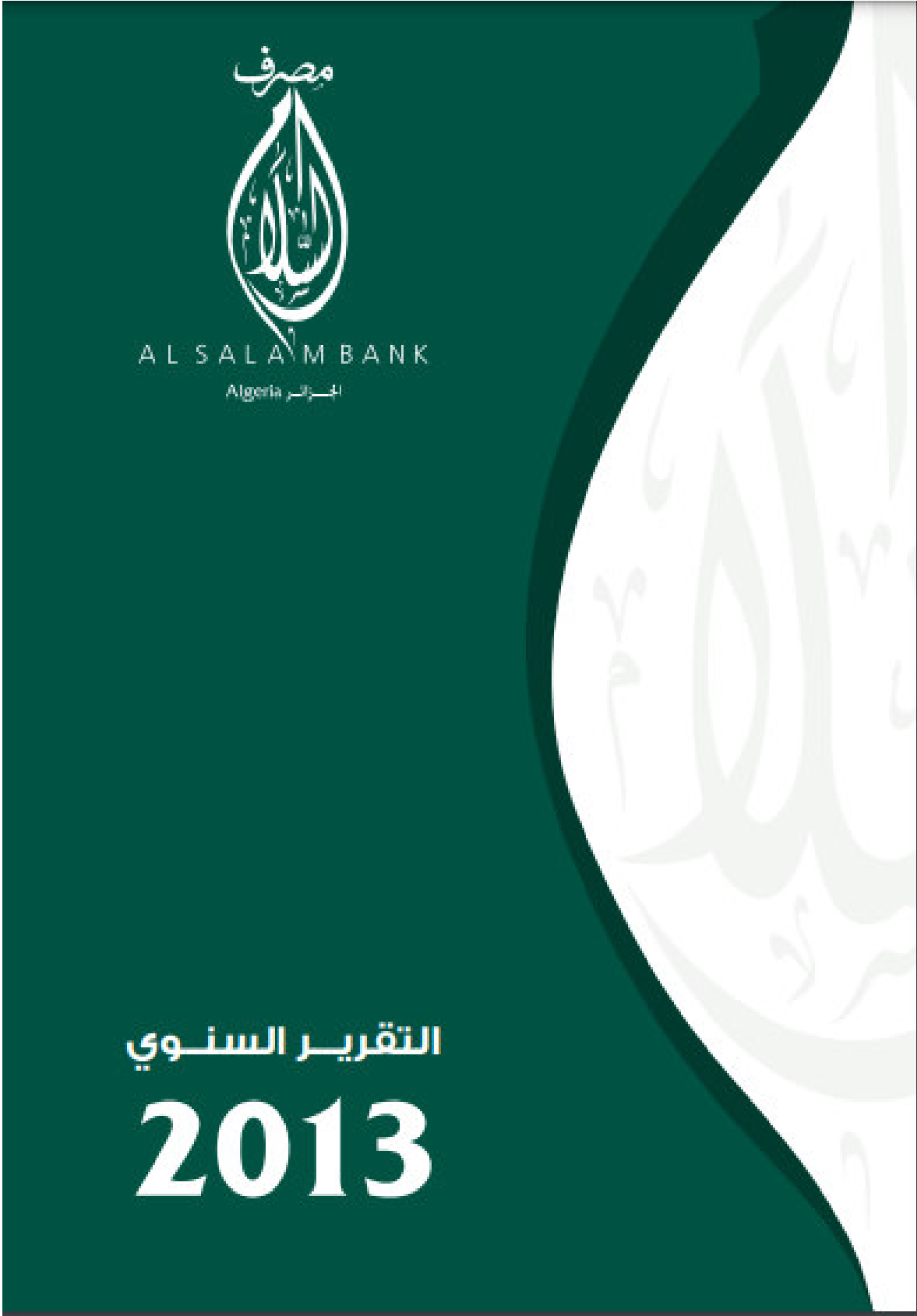
- 8) مطرى كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير في تخصص مالية دولية، جامعة وهران ، 2012/2011.
- 9) منير ابراهيم الهندي، ادارة المنشأة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002.

مواقع:

- 1) <https://www.alsalamalgeria.com> -







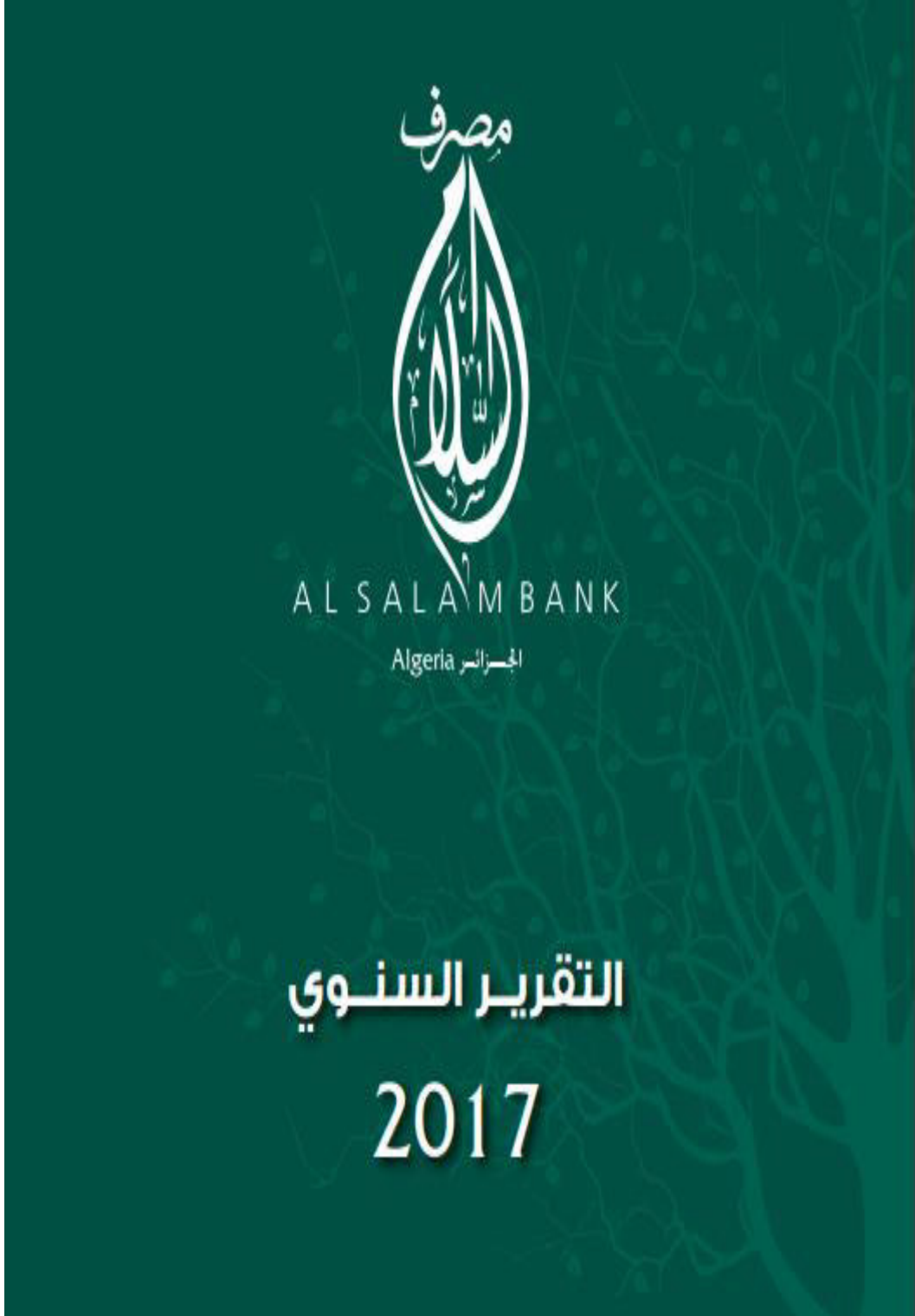


التقرير السنوي

2014



التقرير السنوي
2016



وفي الأخير نسأل الله السداد والتوفيق